كَـانَ وَأَخَواتُـهَا

١٤٣ ـ تَرْفَعُ كانَ المُبْتَدا اسْماً والخَبَرْ تَـنْـصِـبُـهُ كَـكَـانَ سَـيِّـداً عُـمَـرْ(١)

١٤٤ ـ كَكانَ ظَلَّ باتَ أَضْحَى أَصْبَحا أَمْـسَـى وَصـارَ لَـيْـسَ زالَ بَـرِحـا(٢)

١٤٥ ـ فَتِئَ وانْفَكَّ وَهَـذي الأَرْبَعَه لِـشِـبْـهِ نَـفْـيٍ أَوْ لِـنَـفْـيٍ مُـتْـبَـعَـهْ(٣)

١٤٦ ـ وَمِثْلُ كانَ دامَ مَسْبوقاً بِــ«ما» كـأَعْـطِ مـا دُمْـتَ مُـصـيـبـاً دِرْهَـمـا(٤)

---

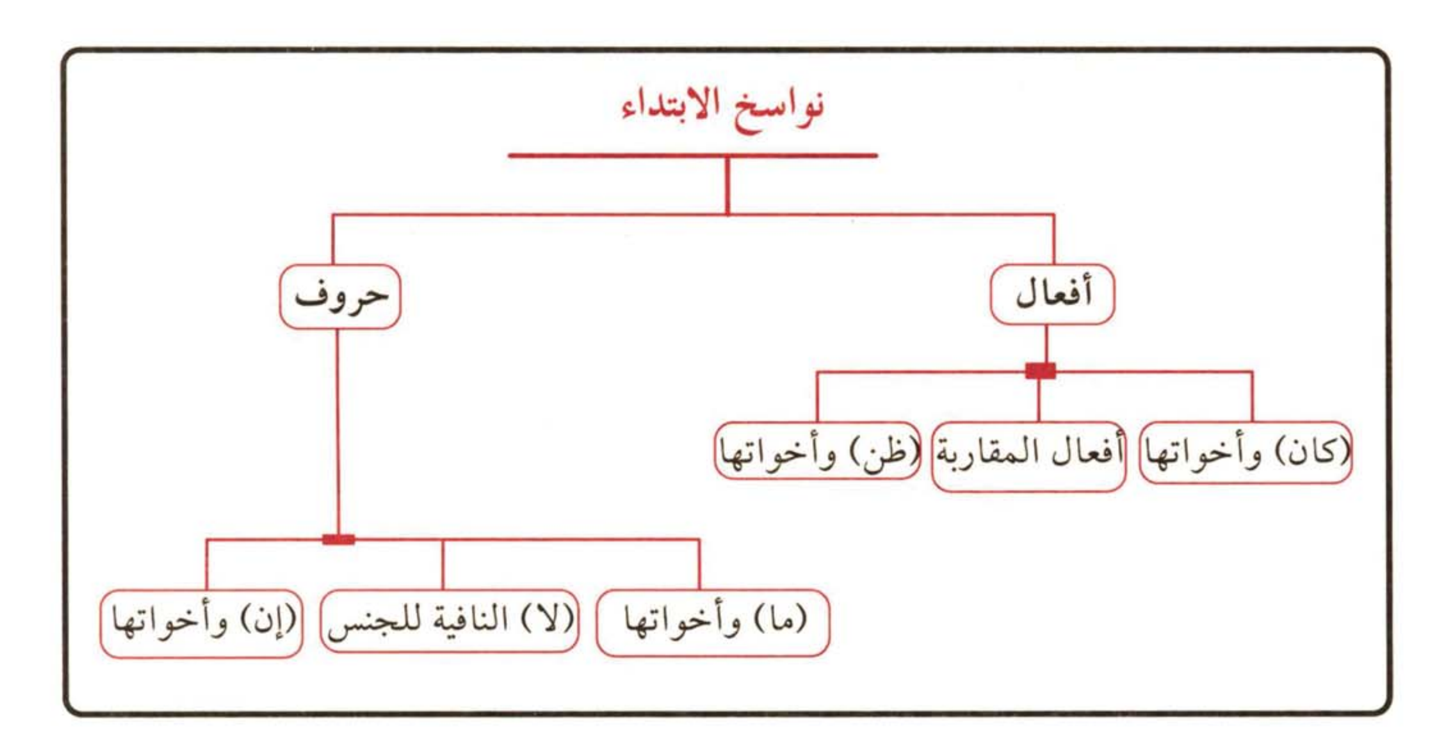
(١) «ترفع» فعل مضارع «كان» قصد لفظه: فاعل ترفع «المبتدأ» مفعول به لترفع «اسماً» حال من قوله: المبتدأ «والخبر» الواو عاطفة، الخبر: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: وتنصب الخبر «تنصبه» تنصب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «كان» والضمير البارز المتصل مفعول به، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرية «ككان» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، كان: فعل ماض ناقص «سيداً» خبر كان مقدم «عمر» اسمها مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن للوقف.

(٢) «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«كان» هنا قصد لفظه «ظل» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ مؤخر «بات، أضحى، أصبحا، أمسى، وصار، ليس، زال، برحا» كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف ما عدا الخامس.

(٣) «فتئ، وانفك» معطوفان أيضاً على «ظل» بإسقاط حرف العطف في الأول «وهذي» الواو للاستئناف، ها: حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وذي: اسم إشارة مبتدأ «الأربعة» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «لشبه» جار ومجرور متعلق بقوله: «متبعة» الآتي، وشبه مضاف، و«نفي» مضاف إليه «أو» حرف عطف «لنفي» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «متبعة» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة.

(٤) «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف، و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه «دام» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ مؤخر «مسبوقاً» حال من دام «بما» الباء حرف جر، و«ما» قصد لفظه: مجرور محلًّا بالباء، والجار والمجرور متعلق بمسبوقاً «كأعط» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، أعط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله الأول محذوف، والتقدير: «أعط المحتاج» مثلاً «ما» مصدرية ظرفية «دمت» دام: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسم دام «مصيباً» خبر دام «درهماً» مفعول ثان لأعط، وتلخيص البيت: ودام مثل كان ـ في العمل الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر ـ لكن في حالة معينة، وهي حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة في نحو قولك: «أعط المحتاج درهماً ما دمت مصيباً» أي: مدة دوامك مصيباً، والمراد: ما دمت تحب أن تكون مصيباً.

لَمَّا فَرَغَ من الكَلامِ على المبتدأ والخَبَرِ، شَرَعَ في ذِكْرِ **نواسخ الابتداء**[1]، وهي قسمان: أفعال، وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعالُ المقارَبةِ، وظَنَّ وأخواتُها. والحروفُ: «ما» وأخواتها، و«لا» التي لنفي الجنس، و«إنَّ» وأخواتها.



فَبدأ المصنِّف بذكر «كان» وأخواتها، وكلُّها أفعالٌ اتفاقاً، إلا «ليس»، فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارِسيُّ ـ في أحد قَوْلَيْهِ ـ وأبو بكر بن شُقَير ـ في أحد قولَيهِ ـ إلى أنَّها حَرْفٌ[2].

---

(1) وسمّيت بالنواسخ ـ والنسخُ: الإزالة ـ لأنها تُزيل حُكْمَ «المبتدأ والخبر».

(٢) أول من ذهب من النُّحاة إلى أن «ليس» حرفٌ هو ابن السرَّاج، وتابَعَه على ذلك أبو علي الفارسيُّ في «الحلبيات»، وأبو بكر بن شقير، وجماعة.

واستدلُّوا على ذلك بدليلين:

الدليل الأول: أنَّ «ليس» أشبهَ الحرفَ من وجهين:

الوجه الأول: أنه يدلُّ على معنًى يدلُّ عليه الحرف، وذلك لأنه يدلُّ على النفي الذي يدلُّ عليه «ما» وغيرُها من حروف النفي.

الوجه الثاني: أنه جامدٌ لا يتصرَّف، كما أنَّ الحرف جامدٌ لا يتصرَّفُ.

والدليل الثاني: أنه خالف سَنَنَ الأفعال عامَّة، وبيان ذلك أنَّ الأفعالَ بوجه عامٍّ مشتقةٌ من المصدر؛ للدلالة على الحدث دائمًا والزمان بحسب الصيغ المختلفة، وهذه الكلمة لا تدلُّ على الحدث أصلاً، وما فيها من =

وهي ترفعُ المبتدأَ، وتَنْصِبُ خَبَرَه، ويُسمَّى المرفوعُ بها اسماً لها، والمنصوبُ بها خَبَراً لها[1].

وهذه الأفعالُ قسمان: منها ما يعملُ هذا العَمَلَ بلا شَرْطٍ، وهي: «**كان، وظلَّ، وباتَ، وأَضْحَى، وأَصْبَحَ، وأمسى، وصارَ، ولَيسَ**»، ومنها ما لا يعملُ هذا العَمَلَ إلا بشرطٍ، **وهو قسمان**: **أحدهما** ما يشترط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديراً، أو شِبْهُ نَفْيٍ، وهو أربعة: زالَ، وبَرِحَ، وفَتِئَ، وانْفَكَّ، فمثالُ النفي لفظاً: «ما زالَ زيدٌ قائماً» ومثالُه تقديراً: قولُه تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ، ولا يُحذف النافي معها قياساً إلا بعد القَسَمِ، كالآية الكريمة[2]، وقد شَذَّ الحَذفُ بدون القَسَمِ، كقول الشاعر: [الوافر]

= الدلالة على الزمان مخالف لما في عامَّة الأفعال؛ فإن عامة الأفعال الماضية تدلُّ على الزمان الذي انقضى، وهذه الكلمة تدلُّ على نفي الحدث الذي دلَّ عليه خبرها في الزمان الحاضر، إلى أن تقوم قرينةٌ تصرفه إلى الماضي أو المستقبل، فإذا قلت: «ليس خلق الله مثله» فليس أداة نفي، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة الفعل الماضي ـ وهو خلق ـ وفاعله في محلٍّ نصب خبرها، وفي هذا المثال قرينة ـ وهي كون الخبر ماضيًا ـ على أنَّ المراد نفي الخلق في الماضي، وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] يشتمل على قرينة تدلُّ على أنَّ المرادَ نفيُ صَرْفِه عنهم فيما يستقبلُ من الزمان؛ ومن أجْلِ ذلك كلِّه قالوا: هي حرفٌ.

ويردُّ ذلك عليهم قَبولُها علاماتِ الفعل، ألا ترى أنَّ تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها؛ فتقول: ليستْ هندُ مُفْلِحةً، وأنَّ تاء الفاعل تدخل عليها؛ فتقول: لستُ، ولستَ، ولستما ولستم، ولستن.

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال، فإنه مُنازَعٌ فيه؛ لأن المحقق الرَّضيَّ ذهب إلى أن «ليس» دالَّة على حدث، وهو الانتفاء. ولئن سلَّمنا أنها لا تدلُّ على حدث ـ كما هو الراجح، بل الصحيح عند الجمهور ـ فإنا نقول: إن عدم دلالتها على حدث ليس هو بأصل الوضع، ولكنه طارئ عليها وعارِضٌ لها بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالَّة عليه؛ فلا يضرُّها أنْ يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها.

(1) لا تدخُلُ النواسخُ على المبتدأ الذي له صدارة الكلام ـ ما عدا ضمير الشأن، ولا تدخل على المبتدأ الواجب الحذف وخبره نعتٌ مقطوع، ولا تدخل على الصِّيغ الثابتة غير القابلة للتغيير، مثل: «طوبى» و«لله درُّه». ويشترط في عمل هذه النواسخ أن يتأخر عنها اسمُها، وأن لا يكون طلباً، وأن لا يكون إنشاءً.

(2) ويشترط لحذف النافي أن يكون «لا» دون غيره من أدوات النفي، وأن يكون الفعل مضارعاً.

ش٦٠ - وَأَبْـرَحُ مـا أَدامَ اللهُ قَـوْمـي ... بِـحَـمْـدِ اللهِ مُـنْـتَـطِـقـاً مُـجِـيـدا(١)

(١) البيت لِخدَاش بن زهير.

اللغة: «منتطقًا» قد فسَّره الشارح العلَّامة تفسيرًا، ويقال: جاء فلان منتطقًا فَرَسَه؛ إذا جنبه، أي: جعلَه إلى جانبه ولم يركبه. وقال ابن فارس: هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرسًا جوادًا، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجادًا في الثناء على قومه، أي: ناطقًا «مجيدًا» بضم الميم: يجري على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله: «منتطقًا» وهو وصف للفرس على الأول، ووصف لنفسه على الثاني.

المعنى: يريد أنه سيبقى مدى حياته فارسًا، أو ناطقًا بمآثر قومه ذاكرًا ممادحَهم؛ لأنها كثيرة لا تفنى، وسيكون جيد الحديث عنهم، بارع الثناء عليهم؛ لأن صفاتهم الكريمة تُنطق الألسنة بذكرهم.

الإعراب: «**أبرح**» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**ما**» مصدرية ظرفية «**أدام**» فعل ماض «**الله**» فاعل أدام «**قومي**» قوم: مفعول به لأدام، وقوم مضاف، وياء المتكلِّم مضاف إليه «**بحمد**» جار ومجرور متعلِّق بقوله: «أبرح» أو هو متعلِّق بفعل محذوف، والتقدير: «أحمد بحمد» وحمد مضاف، و«**الله**» مضاف إليه «**منتطقًا**» اسم فاعل فعله انتطق، وهو خبر «أبرح» السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه «**مجيدًا**» مفعول به لمنتطق على المعنى الأول، وأصله صفة لموصوف محذوف، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه، وأصل الكلام: لا أبرح جانبًا فرسًا مجيدًا، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثاني، وكأنه قال: لا أبرح ناطقًا بمحامد قومي مجيدًا في ذلك؛ لأنَّ محامدَهم تُنطِقُ الألسنةَ بجيِّد المَدْحِ.

الشاهد فيه: قوله: «أبرح» حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي، مع كونه غيرَ مسبوقٍ بالقَسَم؛ قال ابن عصفور: وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من قال: إن أداة النفي مرادة، فكأنه قال: «لا أبرح»، ومنهم من قال: إن «أبرح» غير منفي، لا في اللفظ ولا في التقدير، والمعنى عنده: أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقًا مجيدًا، أي: صاحب نطاق وجواد؛ لأن قومي يكفونني هذا؛ فعلى هذا الوجه الأخير في كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه.

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز:

تَـنْـفَـكُّ تَـسْـمَـعُ مَـا حَـيِـيـ ... ـتَ بِـهَـالِـكٍ حـتّـى تَـكُـونَـهْ

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقًا ثلاثة:

الأول: أن يكون هذا الحرف «لا» دون سائر إخوانه من حروف النفي.

الثاني: أن يكون المنفيُّ به مضارعًا كما في الآية، وكما في قول امرئ القيس:

فَـقـلـتُ يَـمِـيـنُ اللهِ أبـرَحُ قَـاعِـدًا ... ولَـوْ قَـطَـعُـوا رأسِي لَـديكِ وأوصَالِي

وقولِ عبد الله بن قيس الرُّقَيات:

واللهِ أبـرَحُ فـي مُـقَـدِّمَـةٍ ... أُهـدِي الـجُـيُـوشَ عَـلَـيَّ شِـكَّـتِـيَـهْ

حَـتّـى أُفَـجِّـعَـهُـمْ بـإخـوَتِـهِـمْ ... وأسُـوقَ نِـسـوَتَـهُـم بِـنِـسْـوَتِـيَـهْ

=

أي: لا أبرحُ منتَطِقاً مُجيداً، أي: صاحِبَ نِطاقٍ وجَوَاد، ما أدام الله قومي، وَعَنَى بذلك أنَّه لا يزالُ مُسْتَغْنِياً ما بقيَ له قومُه، وهذا أحْسَنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ.

ومثالُ شِبْهِ النَّفْي ـ والمرادُ به النَّهيُ ـ كقولك: «لا تَزَلْ قائماً» ومنه قولُه: [الخفيف]

ش٦١ ـ صاحِ شَمِّرْ وَلا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ ... تِ فَنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ[1]

والدُّعاءُ، كقولك: «لاَ يَزالُ الله مُحْسِناً إلَيْكَ»، وقولِ الشاعرِ: [الطويل]

ش٦٢ ـ ألا يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ... وَلَا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ[2]

= وقولِ عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

تَاللهِ أَنْسَى حُبَّهَا ... حَياتَنَا أو أُقْبَرَا

وقول نُصَيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان:

تَاللهِ أَنْسَى مُصِيبَتِي أبدًا ... مَا أسمَعَتْنِي حَنِينَهَا الإبلُ

الثالث: أنْ يكونَ ذلك في القَسَمِ كما في الآية الكريمة من سورة يوسف، وبيت امرئ القيس، وبيت عبد الله ابن قيس الرقيات، وبيت عُمر، وبيت نُصيب، وشَذَّ الحذفُ بدون القَسَمِ، كما في بيت خِدَاش، وبيت خليفة بن براز.

(١) البيت من الشواهد التي لا يعرفُ قائلها.

المعنى: يا صاحبي اجتهد واستعِدَّ للموت ولا تَنْسَ ذكرَه؛ فإنَّ نسيانه ضلال ظاهر.

الإعراب: «**صاح**» منادى حذفت منه ياء النداء، وهو مرخم ترخيمًا غير قياسي؛ لأنه نكرة، والقياس ألَّا يُرخَّم مما ليس آخره تاء إلا العَلَم «**شمِّر**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنت «**ولا**» الواو عاطفة، لا: ناهية «**تزل**» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنت «**ذاكر**» خبر تزل، وذاكر مضاف، و«**الموت**» مضاف إليه «**فنسيانه**» الفاء: حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، ونسيان مضاف، والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه «**ضلال**» خبر المبتدأ «**مبين**» نعت لضلال.

الشاهد فيه: قوله: «ولا تزل ذاكر الموت» حيث أجرى فيه مضارع «زال» مجرى «كان» في العمل؛ لكونها مسبوقة بحرف النهي، والنهي شبيه بالنفي.

(٢) البيت لذي الرُّمَّة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبته مية.

اللغة: «البلى» من: بلي الثوب يَبْلَى، على وزن رَضِيَ يَرْضَى، أي: خَلِقَ وَرثَّ «مُنهلًّا» منسكبًا منصبًّا «جرعائك» الجرعاء: رملة مستوية لا تُنبت شيئًا «القَطْر» المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيبته بأنْ تدومَ لها السلامة على مرِّ الزمان من طوارق الحدثان، وأن يدوم نزول المطر بساحتها، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنَّماءِ بما يستتبع من رفاهية أهلها، وإقامتِهم في ربوعها، وعدمِ المهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ. =

وهذا [هو] الذي أشار إليه المصنفُ بقوله: «وَهذي الأربعة . . . إلى آخر البيت».

القسم الثاني: ما يُشْتَرَط في عمله أن يسبقَه «ما» المَصْدَرية الظرفية[1]، وهو «دام» كقولك: «أعْطِ ما دُمْتَ مُصيباً دِرْهَماً» أي: أعط مُدَّةَ دَوامِكَ مصيباً دِرْهَماً، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَوْصَنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مُدَّةَ دوامي حيًّا.

= **الإعراب**: «**ألا**» أداة استفتاح وتنبيه «**يا**» حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: «يا دار مية» «**اسلمي**» فعل أمر مقصود منه الدعاء، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «**يا دار**» يا: حرف نداء، ودار: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف، و«**مي**» مضاف إليه «**على البلى**» جار ومجرور متعلق باسلمي «**ولا**» الواو حرف عطف، لا: حرف دعاء «**زال**» فعل ماض ناقص «**منهلًا**» خبر زال مقدم «**بجرعائك**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «منهلاً» وجرعاء مضاف، وضمير المخاطبة مضاف إليه «**القطر**» اسم زال مؤخر.

الشاهد فيه: للنحاة في هذا البيت شاهدان:

الأول: في قوله: «يا اسلمي» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظًا، ولكن التقدير على دخول «يا» على المنادى المقدر، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل «يا» حرف تنبيه؛ لأن «ألا» السابقة عليها حرف تنبيه، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد، ومثل هذا البيت فيما ذكرنا قول الشَّمَّاخ:

يَقُولُونَ لِي يا احلِفْ وَلَستُ بِحَالفِ ... أخادِعُهُمْ عَنهَا لِكَيمَا أنَالُهَا

فقد أراد: يقولون لي: يا هذا احلف. ومثله قول الأخطل:

ألا يا اسلَمِي يا هِندُ هِندَ بَنِي بكرِ ... وَلَا زَالَ حَيَّانا عِدَّى آخِرَ الدَّهرِ

أراد: ألا يا هندُ اسلمي يا هِنْدَ بني بكر، ومثله قول الآخر:

ألا يا اسلَمِي ذَاتَ الدَّمَاليجِ والعِقدِ ... وَذَاتَ الثَّنَايَا الغُرِّ والفَاحِمِ الجَعْدِ

أراد: ألا يا ذات الدماليج اسلمي ذات الدماليج . . . . إلخ.

ومثل الأمر الدعاء، كما في قول الفرزدق:

يا أرغَمَ الله أنفًا أنتَ حامِلُهُ ... يا ذَا الخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ

يريد: يا هذا أرغم الله أنفًا . . . . إلخ، ومثله قول الآخر:

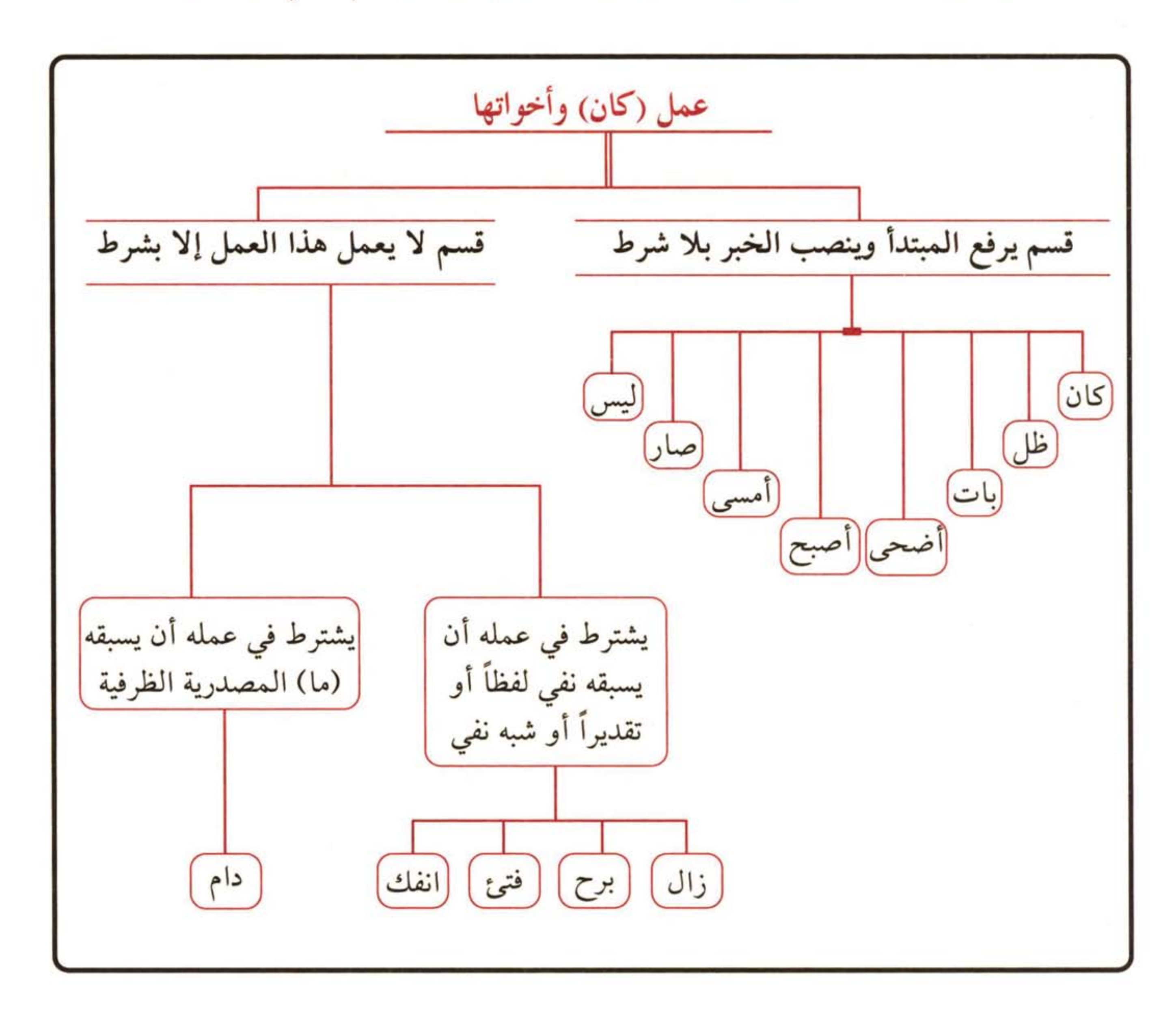
يا لَعنَةُ الله والأقوَامِ كلِّهِمِ ... والصَّالِحينَ عَلَى سِمعَان مِنْ جَارِ

فيمن رواه برفع «لعنةُ الله».

والشاهد الثاني: في قوله: «ولا زال . . . . إلخ» حيث أجرى «زال» مُجرى «كان» في رفعها الاسمَ ونصبِ الخبر؛ لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي.

(1) هي مصدريةٌ؛ لأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر، وظرفية؛ لأنها تنوب عن ظرف زمان بمعنى «مُدّة» فإن لم تكن ظرفيةً كان الفعلُ «دام» تامّاً بمعنى «بقي واستمرّ».

ومعنى ظَلَّ: اتِّصافُ المخَبرِ عنه بالخبر نهاراً، **ومعنى بات**: اتِّصافُه به ليلاً، وأضحى: اتصافُه به في الضُّحى، **وأصبح**: اتِّصافهُ به في الصباح، **وأمسى**: اتِّصافه به في المساء، **ومعنى صار**: التحوُّلُ من صِفَةٍ إلى [صفة] أخرى، **ومعنى ليس**: النفيُ، وهي عندَ الإطلاق لنفي الحال، نحو: «ليسَ زيدٌ قائماً» أي: الآنَ وعند التقييد بزمنٍ على حَسَبِه، نحو: «ليسَ زيدٌ قائماً غداً» **ومعنى ما زال وأخواتها**: مُلَازَمَةُ الخبَرِ المخبَرِ عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحالُ، نحو: «ما زال زيد ضاحكاً، وما زال عَمرٌو أزْرَقَ العينين» ومعنى دام: بقي واسْتَمَرَّ[1].



(1) قال السيوطي في «البهجة» ص١٠٢: وقد تستعمل بعض هذه الأسماء بمعنى بعضها، فتُسْتَعمل «كان» و«ظل» و«أضحى» و«أصبح» و«أمسى» بمعنى «صار» نحو: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا﴾ [النبأ: ١٩]، و﴿ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا﴾ [النحل: ٥٧].

١٤٧ ـ وَغَيْرُ ماضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا إنْ كانَ غَيْرُ الماضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا[١]

وهذه الأفعال على قسمين[٢]: أحدهما ما يَتَصَرَّفُ، وهو ما عدا «ليس» و«دام».

والثاني ما لا يَتَصَرَّفُ، وهو ليسَ ودام[3]، فَنَبَّه المصنِّفُ بهذا البيتِ على أنَّ ما يتصرَّفُ من هذه الأفعال يَعْمَلُ غيرُ الماضي منه عملَ الماضي، وذلك هو المضارعُ، نحو: «يكون

---

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ماض» مضاف إليه «مثله» مثل: حال مقدمة على صاحبها، وصاحبها هو فاعل «عمل» الآتي، ومثل مضاف، والضمير مضاف إليه، ومثل من الألفاظ المتوغلة في الإبهام فلا تفيدها الإضافة تعريفاً، فلهذا وقعت حالاً «قد» حرف تحقيق «عملا» عمل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «غير» اسم كان، وغير مضاف، و«الماضي» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق باستعمل «استعملا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي، والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إن كان غير الماضي مستعملاً فإنه يعمل مشابهاً الماضي.

(٢) **هي على قسمين إجمالاً، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً:**

(الأول): ما لا يتصرف أصلاً، فلم يأتِ منه إلا الماضي، وهو فعلان: ليس، ودام. فإن قلت: فإنه قد سمع: يدوم، ودم، ودائم، ودوام، قلت: هذه تصرفات دام التامة التي ترفع فاعلاً فقط، والكلام إنما هو في دام الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

(الثاني): ما يتصرف تصرفًا ناقصًا، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل، وهو أربعة أفعال: زال، وفتئ، وبرح، وانفك.

(الثالث) ما يتصرف تصرفًا تامًا بأن تجيء منه أنواع الفعل الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، ويجيء منه المصدر واسم الفاعل، وهو الباقي.

وقد اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث، فمنعه قوم منهم أبو علي الفارسي؛ فقد سأله تلميذه ابن جني عن قول سيبويه: «مكون فيه» فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب؛ وأجازه غير أبي عليٍّ، فاحفظ ذلك.

(3) ذكر الأشموني ١/ ٣٦٤ أن الصحيح جمودُ «دام»، وحشَّى عليه الصبان بقوله: مقابلُه ما قاله الأقدمون وقليلٌ من المتأخرين أن لها مضارعاً. وهو «يدوم». فهي متصرفةٌ عندَها تصرُّفاً ناقصاً. ذكره في «التوضيح» و«شرحه». بل رجح الصبان أن لـ«دام» الناسخة مصدراً.

وقد ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٢٣٢ أن جمود «دام» عند الفراء وكثير من المتأخرين، وأن الأقدمين أثبتوا لها مضارعاً.

فالمسألة خلافيّة.

زيد قائماً» قال الله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾ [البقرة: ١٤٣] والأمْرُ، نحو: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥] وقال الله تعالى: ﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠] واسم الفاعل، نحو: «زَيْدٌ كائنٌ أخاكَ» وقال الشاعر: [الطويل]

ش٦٣ - وَما كلُّ مَنْ يُبْدي البَشاشَةَ كائِناً   أَخاكَ إذا لم تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا[١]

والمَصْدَر كذلك، واختلفَ النَّاسُ في «كان» الناقصة: هل لها مَصْدَرٌ أم لا؟ والصحيحُ أن لها مصدراً، ومنه قوله: [الطويل]

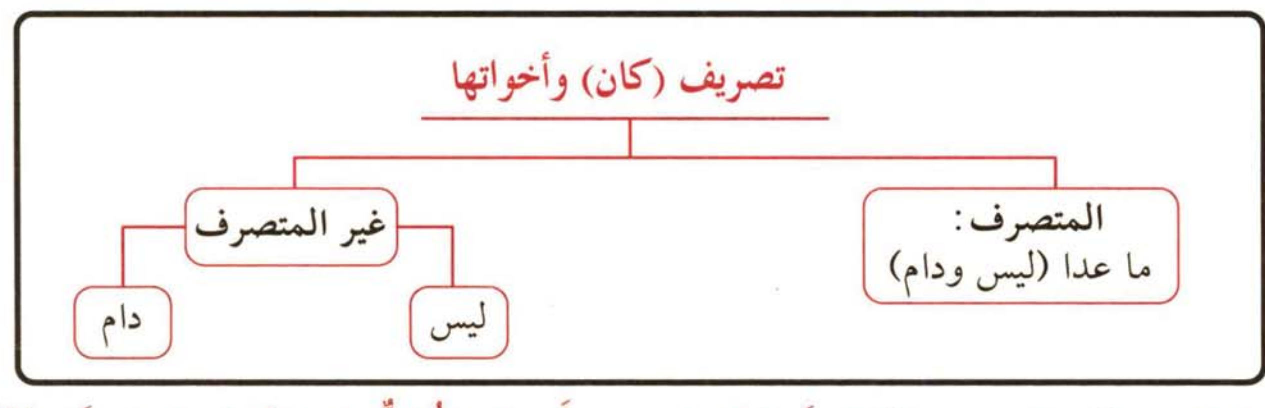
ش٦٤ - بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سادَ في قَوْمِهِ الفَتَى   وَكَوْنُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسيرُ[٢]

---

(١) البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين.
اللغة: «يبدي» يظهر «البشاشة» طلاقة الوجه «تُلْفِه» تَجِدْه «مُنجدًا» مساعدًا.
المعنى: ليس كلُّ أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركن إليه، وتعتمد في حاجتك عليه، وإنما أخوك هو الذي تجده عونًا لك عند الحاجة.
الإعراب: «**ما**» نافية تعمل عمل ليس «**كل**» اسمها، وكل مضاف، و«**من**» اسم موصول مضاف إليه «**يبدي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة الموصول «**البشاشة**» مفعول به ليبدي «**كائنًا**» خبر ما النافية، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى كل «**أخاك**» أخا: خبر كائن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف، والكاف مضاف إليه «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**لم**» حرف نفي وجزم «**تلفه**» تلف: فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول أول لتلفي «**لك**» جار ومجرور متعلق بقوله: «منجدا» الآتي «**منجدًا**» مفعول ثان لتلفي، وقال العيني: هو حال، وذلك مبني على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولاً واحدًا، وهو رأي ضعيف لبعض النحاة.
الشاهد فيه: قوله: «كائنًا أخاك» فإن «كائنًا» اسم فاعل من كان الناقصة، وقد عمل عملها، فرفع اسمًا ونصب خبرًا، أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه، وأما الخبر، فهو قوله: «أخاك» على ما بيَّناه في إعراب البيت.

(٢) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.
اللغة: «بذل» عطاء «ساد» من السيادة، وهي الرفعة وعِظَم الشأن.
المعنى: إن الرجل يسود في قومه ويَنْبُه ذِكره في عشيرته ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل.
الإعراب: «**ببذل**» جار ومجرور متعلق بساد، و«**حلم**» معطوف على بذل «**ساد**» فعل ماض «**في قومه**» الجار والمجرور متعلق أيضًا بساد، وقوم مضاف، والضمير مضاف إليه «**الفتى**» فاعل ساد «**وكونك**» كون: مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر، وهو قوله: «يسير» الآتي، ومن =

وما لا يَتصرَّفُ مِنْها ـ وهو دامَ وليسَ [١] ـ وما كان النَّفيُ أو شبْهُه شَرْطاً فيه ـ وهو زال وأخواتها ـ لا يُسْتَعْمَلُ منه أمْرٌ ولا مَصْدَرٌ.



١٤٨ ـ وفي جَميعِها تَوَسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ [٢]

= حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر؛ فأما اسمه فالكاف المتصلة به؛ فلهذه الكاف محلان: أحدهما جر بالإضافة، والثاني رفع على أنها الاسم، وأما خبرها فقوله: «**إياه**» وقوله: «**عليك**» جار ومجرور متعلق بيسير، وقوله: «**يسير**» هو خبر المبتدأ على ما تقدَّم ذكرُه.

الشاهد فيه: قوله: «**وكونك إياه**» حيث استعمل مصدر كان الناقصة، وأجراه مُجراها في رفع الاسم ونصب الخبر، وقد بيَّنت لك اسمه وخبره في إعراب البيت.

فهذا الشاهد يدل على شيئين: أولهما: أن «كان» الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب، فهو رد على من قال: لا مصدر لها. **وثانيهما:** أن غير الماضي من هذه الأفعال ـ سواء أكان اسمًا أم كان فعلاً غير ماض ـ يعمل العملَ الذي يعمله الفعل الماضي، وهو رفع الاسم ونصب الخبر.

(١) **رجَّح العلامة الصبَّان أن دام الناقصة لها مصدر، ودليله على ذلك شيئان:**

الأول: أنها تستعمل البتة صلةً لما المصدرية الظرفية، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر، فاستعمالهم هذا الفعلَ بعد «ما» يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدرًا.

والثاني: أن العلماء جَرَوا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] بقولهم: مدة دوامي حيًّا، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدرًا لم يرد عن العرب، لَكُنَّا بذلك جائرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظنَّ كلَّ الإساءة، فلزم أن يكونَ هذا المصدر مصدرَ الناقصة، فتتم الدعوى.

(٢) «**وفي جميعها**» الجار والمجرور متعلق بتوسط، وجميع مضاف، وها مضاف إليه «**توسط**» مفعول به لأجز مقدم عليه، وتوسط مضاف، و«**الخبر**» مضاف إليه «**أجز**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**كل**» مبتدأ «**سبقه**» سبق: مفعول به مقدم على عامله وهو حظر، وسبق مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «**دام**» قصد لفظه مفعول به لسبق «**حظر**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل، والجملة من «حظر» وفاعله في محل رفع المبتدأ، وهو «كل».

مُرادُه أنَّ أخبار هذه الأفعال إنْ لم يجبْ تقديمُها على الاسمِ ولا تأخيرُها عنه يجوزُ تَوَسُّطُها بين الفعل والاسم(١)، فمثالُ وجوبِ تقديمها على الاسم قولُكَ: «كانَ في الدَّار صاحِبُها»، فلا يجوز ههنا تقديمُ الاسم على الخبر، لئلا يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة، ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبر عن الاسم قولُك: «كان أخي رَفيقي» فلا يجوز تقديم رفيقي على أنه خبر؛ لأنه لا يعلم ذلك، لعدم ظهور الإعراب، ومثالُ ما توسَّط فيه الخبرُ قولُك: «كان قائماً زيدٌ» قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره، يجوز توسُّطُ أخبارها بالشرط المَذْكور، ونَقَلَ صاحبُ «الإرشاد» خلافاً في جواز تقديم خبر «ليس» على اسمها(2)، والصوابُ جوازُهُ، قال الشاعر: [الطويل]

---

(١) حاصل القول في هذا الموضوع أن لخبر كان وأخواتها ستةَ أحوال:

الأول: وجوب التأخير، وذلك في مسألتين، إحداهما: أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعًا غير ظاهر، نحو: كان صديقي عدوي، وثانيتهما: أن يكون الخبر محصورًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥] والمكاء: التصفير، والتصدية: التصفيق.

الثاني: وجوب التوسط بين العامل واسمه، وذلك في نحو قولك: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها؛ فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم؛ لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية؛ لئلا يلزمَ تقديم معمول الصلة على الموصول، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا.

الثالث: وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعًا، وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام، نحو: «أين كان زيد؟».

الرابع: امتناع التأخر عن الاسم، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل، نحو: «كان في الدار صاحبها، وكان غلام هند بعلها» يجوز أن تقول ذلك، ويجوز أن تقول: «في الدار كان صاحبها، وغلام هند كان بعلها» بنصب غلام، ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم.

الخامس: امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعًا، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعًا، نحو: «هل كان زيد صديقك؟» ففي هذا المثال يجوز هذا، ويجوز: «هل كان صديقك زيد؟» ولا يجوز تقديم الخبر على «هل»؛ لأن «هل» لها صدر الكلام، ولا توسيطه بين هل والفعل؛ لأن الفعل بينهما غير جائز.

السادس: جواز الأمور الثلاثة، نحو: «كان محمد صديقك» يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول: صديقك كان محمد، وأن تقول: كان صديقك محمد. بنصب الصديق.

(2) وهو قول ابن درستويه. «أوضح المسالك» ١/ ٢٣٥.

ش٦٥ ـ سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاس عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهُولُ (١)

وذَكَرَ ابنُ مُعْطٍ أنَّ خبرَ «دام» لا يَتَقدَّمُ على اسمها، فلا تقول: «لا أصاحبُك ما دامَ قائماً زيدٌ» والصوابُ جَوازُهُ، قال الشاعر: [البسيط]

ش٦٦ ـ لاَ طيبَ لِلْعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُهُ بادِّكارِ المَوْتِ وَالهَرَمِ (٢)

(١) البيت من قصيدة للسَّموْءَل بن عادياء الغساني، المضروبِ به المثلُ في الوفاء، ومطلع قصيدته التي منها بيت الشاهد قوله:

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَدْنَس مِنَ اللُّؤمِ عِرْضُهُ ... فَكُلُّ رِداءٍ يَرتَديهِ جَمِيلُ
وإن هُوَ لَمْ يَحمِلْ عَلَى النَّفسِ ضَيْمَهَا ... فَلَيسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

اللغة: «يدنس» الدنس، بفتح الدال المهملة والنون: هو الوسخ والقذر، والأصل فيه أن يكون في الأمور الحسِّية، والمراد ههنا الدنس المعنوي «اللؤم» اسم جامع للخصال الدنيئة ومَقَابح الصفات «رداء» هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال، أي: إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة، فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء. يريد أنَّ له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلةَ التي يرغبها «ضيمها» الضيم: الظلم.

المعنى: يقول لمن يخاطبها: سلي الناس عنا وعمن تقارنينهم بنا إن لم تكوني عالمة بحالنا، مدركة للفرق العظيم الذي بيننا وبينهم؛ لكي يتضح لك الحال، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها.

الإعراب: «**سلي**» فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله «**إن**» شرطية «**جهلت**» جهل: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطبة فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «**عنا**» جار ومجرور متعلق بقوله: سلي «**وعنهم**» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله «**فليس**» الفاء حرف دال على التعليل، وليس: فعل ماض ناقص «**سواء**» خبر ليس مقدم «**عالم**» اسم ليس مؤخر «**وجهول**» معطوف على عالم.

الشاهد فيه: قوله: «فليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» على اسمها وهو «عامل»، وذلك جائز سائغ في الشِّعر وغيره، خلافًا لمن نقل المنع عنه صاحبُ «الإرشاد»، وقد نسب ابن هشام القول بالمنع إلى ابن درستويه.

(٢) البيت من الشواهد التي لم يعيِّن قائلَها أحد ممن اطلعنا على كلامه.

اللغة: «طيب» المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه «منغصة» اسم مفعول من التنغيص، وهو التكدير «بادكار» تذكر، وأصله: «اذتكار» فقُلبت تاء الافتعال دالاً، ثم قُلبت الذال دالاً، ثم أُدغمت الدال في الدال، ويجوز فيه «اذكار» بالذال المعجمة، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله، فتقول: «اذدكار» وبالوجه الأول ورد قوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥] أصله: مذتكر، فقلبت التاء دالاً ثم الذال دالاً أيضًا ثم أدغمتا، على ما ذكرناه أولاً.

=

وأشار بقوله: «وكلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ» إلى أن كلَّ العرب ـ أو كلَّ النحاة ـ مَنَعَ سَبْق خبَرِ «دام» عليها، وهذا إنْ أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على «ما» المتصلة بها[1]، نحو: «لا أصحبك قائماً ما دام زيد» فمسلَّم، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على «دام» وَحْدَها، نحو: «لا أصحبك ما قائماً دام زيد» ـ وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدهُ في شَرْحِهِ ـ ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديمُ خَبَرِ دام على دامَ وحدها، فتقول: «لا أَصْحَبُكَ ما قائماً دامَ زَيْدٌ» كما تقول: «لا أصحبك ما زيداً كَلَّمْتَ».

= **المعنى:** لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب العيش ما دام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملاذِّه.

الإعراب: «**لا**» نافية للجنس «**طيب**» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «**للعيش**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بطيب، أو متعلق بمحذوف صفة لطيب، وخبر لا حينئذ محذوف «**ما**» مصدرية ظرفية «**دامت**» دام: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث «**منغصة**» خبر دام مقدم على اسمها «**لذاته**» لذات: اسم دام مؤخر، ولذات مضاف، والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه «**بادكار**» جار ومجرور متعلق بقوله: «منغصة»، وادكار مضاف، و«**الموت**» مضاف إليه «**والهرم**» معطوف بالواو على الموت.

الشاهد فيه: قوله: «**ما دامت منغصة لذاته**» حيث قدم خبر دام وهو قوله: «**منغصة**» على اسمها وهو قوله: «لذاته». هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ردًّا على ابن معط. وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين «منغصة» ومتعلقه ـ وهو قوله: «بادكار» ـ بأجنبي عنهما، وهو «لذاته».

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن يكون اسم «دام» ضميرًا مستترًا، وقوله: «منغصة» خبرها، وقوله: «لذاته» نائب فاعل لقوله: «منغصة»؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد؛ فلا يكون ردًّا على ابن مُعطٍ ومن يرى رأيه.

ومن الشواهد التي يُستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر:

مَـا دَامَ حَـافِـظَ سِـرِّي مَـنْ وَثِـقْـتُ بِـهِ ... فَـهْـوَ الَّـذي لَـسْـتُ عَـنْـهُ رَاغِـبًـا أَبَـدا

فإن قوله: «حافظ سري» خبر دام، وقوله: «من وثقت به» اسمها، وقد تقدَّم الخبر على الاسم، ولا يَرِد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد، ولكنه يحتمل التأويل، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميرًا مستترًا يعود إلى «من وثقت به» ويكون خبرها هو «حافظ سري»، ويكون قوله: «من وثقت به» فاعلاً بحافظ؛ لأنه اسم فاعل.

فإن قلت: فقد عاد الضمير على متأخر، قلت: هو كذلك، ولكنه مغتفر ههنا؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين ـ وهما دام وحافظ سري ـ وتأخر معمول واحد ـ وهو «من وثقت به» ـ فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع، وهو جائز عند البصريين كما ستعرفه في باب الاشتغال إن شاء الله.

(1) وذلك لأنه لا يجوز أن يتقدّم شيءٌ من الصلة على الموصول، سواءٌ كان حرفياً أو اسمياً.

١٤٩ ـ كَذاكَ سَبْقُ خَبَرٍ ما النَّافيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ[١]

يعني أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الخَبَرُ على ما النافية، ويدخل تحت هذا قسمان، أحدهما: ما كان النفي شَرْطاً في عمله، نحو: «ما زال» وأخواتها، فلا تقول: «قائماً ما زالَ زَيْدٌ» وأجاز ذلك ابن كَيْسان والنحّاس[2]، والثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، نحو: «ما كانَ زَيْدٌ قائماً» فلا تقول: «قائماً ما كان زيد»، وأجازه بعضُهم[٣].

ومفهومُ كلامِهِ أنَّه إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التقديمُ، فتقول: «قائماً لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ، ومنطلقاً لم يَكُنْ عَمْرٌو» ومنعهما بعضهم[٤].

ومفهومُ كلامِهِ أيضاً جوازُ تقديم الخبَرِ على الفعل وَحْدَهُ إذا كان النفي بما، نحو: «ما قائماً زالَ زَيْدٌ» و «ما قائماً كانَ زيدٌ» ومَنَعَه بعضُهم.

١٥٠ ـ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفي وَذو تَمامٍ ما بِرَفْعٍ يَكْتَفي[٥]

---

(١) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «سبق» مبتدأ مؤخر، وسبق مضاف، و«خبر» مضاف إليه، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق «ما» مفعول به لسبق «النافية» صفة لما «فجىء» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بجىء «متلوة» حال من الضمير المجرور محلًّا بالباء «لا» عاطفة «تالية» معطوف على متلوة.

(2) إذا تقدمت «ما» النافية على النواسخ التي يشترط النفي في عملها صارت مثبتَةً؛ إذ إن نفيَ النفي إيجاب. ينظر: الأشموني ١/٣٦٨، و«أوضح المسالك» ١/٢٣٨.

(٣) **أصل هذا الخلاف مبني على خلاف آخر**، وهو: هل تستوجب «ما» النافية أن تكون في صدر الكلام؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير؛ وعلى هذا أجازوا أن يتقدَّم خبر الناسخ المنفي بها عليها مطلقًا، ووافقهم ابن كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يُشترط فيها النفي؛ لأن نفيها حينئذ إيجاب، فكأنه لم يكن، بخلاف النوع الثاني.

(٤) ذكر ابن مالك في «شرح التسهيل» أن الذي منع ذلك هو الفراء، وهذا المنع مردود بقول الشاعر:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أبرَحَا بِمِثْلِ أو أحسَنَ مِن شَمسِ الضُّحى

وقال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية»: إن ذلك جائز عند الجميع.

(٥) «ومنع» مبتدأ، ومنع مضاف، و«سبق» مضاف إليه، وسبق مضاف، و«خبر» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «ليس» قصد لفظه: مفعول به لسبق «اصطفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وذو» الواو للاستئناف، ذو: مبتدأ، وذو مضاف، و«تمام» مضاف إليه «ما» اسم موصول خبر المبتدأ «برفع» جار ومجرور متعلق بيكتفي =

١٥١ ـ وَما سِواهُ ناقِصٌ والنَّقْصُ في فَتِئَ لَيْسَ زالَ دائِماً قُفِي[(١)]

اختلف النحويُّون في جواز تقديم خبر «ليس» عليه ، فذهب الكوفيون والمبرِّد والزجَّاج وابن السرَّاج وأكثرُ المتأخرين ـ ومنهم المصنِّفُ ـ إلى المنع[(2)]، وذهب أبو علي [الفارسيُّ] وابن بَرْهانَ إلى الجواز، فتقول: «قائماً ليس زَيْدٌ» **واختلف النقل عن سيبويه،** فنسبَ قومٌ إليه الجوازَ، وقومٌ المنعَ، ولم يَرِدْ من لسان العَرَب تَقَدُّمُ خَبَرِها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهرُه تقدُّمُ معمولِ خبرها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وبهذا استدلَّ مَنْ أجاز تقديم خبرها عليها[(3)]، وتقريره أن «يوم يأتيهم» معمولُ الخَبَر الذي هو «مصروفاً» وقد تقدَّم على «ليس» قال: ولا يَتَقَدَّمُ المعمولُ إلا حيث يتقدَّمُ العامِلُ[(٤)].

= الآتي «يكتفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، وجملة يكتفي وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «سواه» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما، وسوى مضاف، والهاء مضاف إليه «ناقص» خبر المبتدأ «والنقص» مبتدأ «في فتىء» جار ومجرور متعلق بقوله: «قفي» الآتي «ليس، زال» معطوفان على «فتىء» بإسقاط حرف العطف «دائماً» حال من الضمير المستتر في قوله: «قفي» الآتي «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النقص، والجملة من قفي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «النقص». وتقدير البيت: وما سوى ذي التمام ناقص، والنقص قفي ـ أي اتبع ـ حال كونه مستمراً في فتىء وليس وزال.

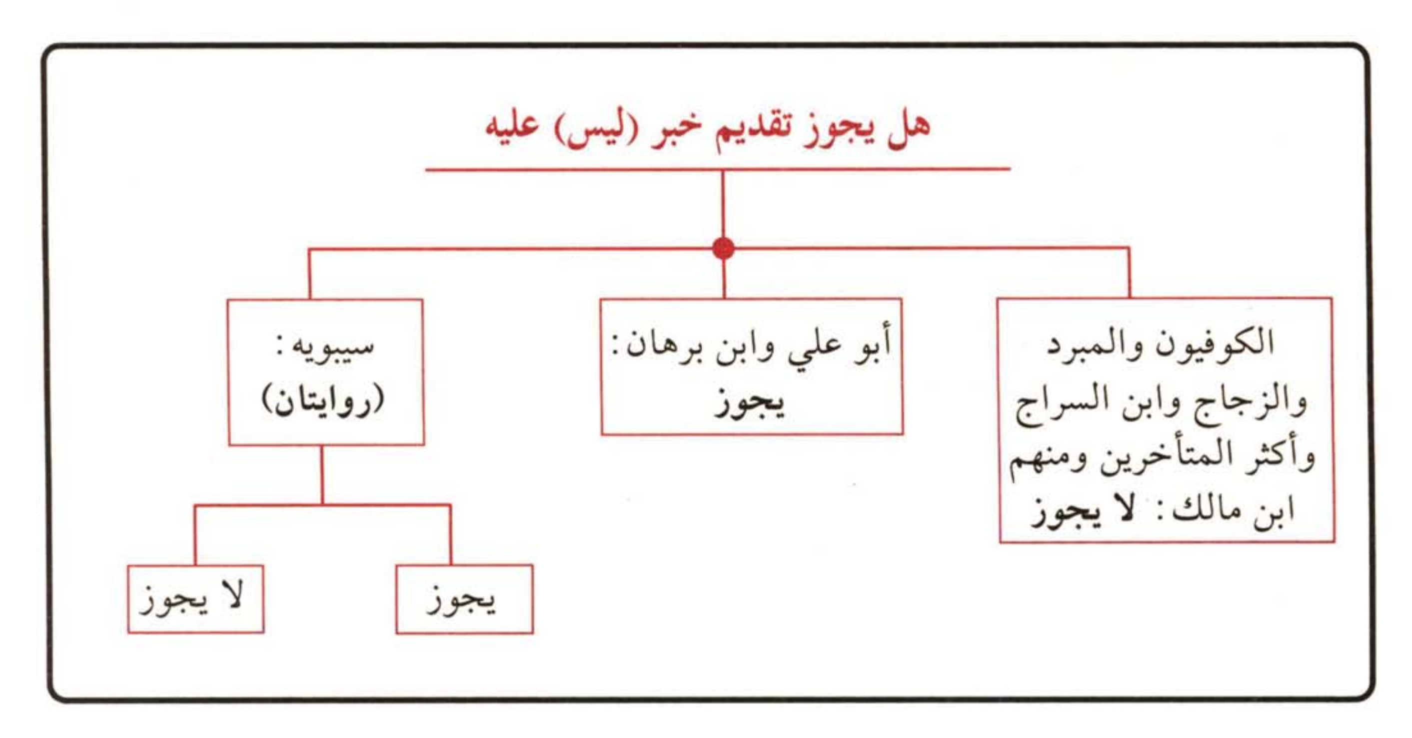
(2) وذلك لضعفها بعدم التصرُّف، وشبهها بـ«ما» النافية. «شرح الأشموني» ١/ ٣٧.
وشبَهُها بـ«ما» النافية، أي: كونها متضمنةً معنى ما له الصدارة.

(3) ورُدَّ بأن معمول الخبر هنا ظرفٌ، والظروف يُتَوَسَّعُ فيها.
«شرح الأشموني» ١/ ٣٧١. و«البهجة المرضية» ص١٠٥، و«أوضح المسالك» ١/ ٢٣٧.

(٤) هذه القاعدة ليست مطَّردة تمامَ الاطراد، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلاً في كثير من المواطن وجعلوها كالشيء المسلَّم به الذي لا يتطرَّق إليه النقضُ، ونحن نذكرُ لك عدَّة **مواضع أجازوا فيها تقديمَ المعمول ولم يجيزوا فيها تقديم العامل:**

الموضع الأول: إذا كان خبر المبتدأ فعلاً، لم يُجِز البصريون تقديمَه على المبتدأ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل، فلا يقولون: «ضرب زيد» على أن يكون في «ضرب» ضمير مستتر، وجملته خبر مقدم، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو: «عمرو ضرب زيدًا» فيقولون: «زيدًا عمرو ضرب».

الموضع الثاني: خبر إن إن لم يكن ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لم يجيزوا تقديمه على اسمها؛ فلا يقولون: «إن جالس زيدًا»، وأجازوا تقديم معموله على الاسم، فيقولون: «إن عندك زيدًا جالس». =



وقوله: «وذو تمام... إلى آخره» معناه أن هذه الأفعالَ انقسمت إلى **قسمين، أحدهما**: ما يكون تامًّا وناقصاً، **والثاني**: ما لا يكون إلا ناقصاً، والمراد بالتام ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص(1) ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب.

وكلُّ هذه الأفعال يجوز أن تُستَعمل تامَّةً، إلا «فتئ»، و«زال» التي مضارعُها يَزالُ، لا التي مضارعها يَزولُ، فإنها تامة، نحو: «زالت الشمسُ» و«لَيْسَ» فإنها لا تُستعمَل إلا ناقصة.

ومثالُ التامِّ قولُه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي: وإنْ وُجِدَ ذو عُسْرة، وقولُه تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧].

= **الموضع الثالث**: الفعل المنفي بلم أو لن ـ نحو: «لم أضرب، ولن أضرب» ـ لم يجيزوا تقديمه على النفي، وأجازوا تقديم معموله عليه، نحو: «زيدًا لن أضرب، وعَمرًا لم أصاحب».

الموضع الرابع: الفعل الواقع بعد أما الشرطية لم يجيزوا إيلاءه لأما، وأجازوا إيلاء معموله لها، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تتسع هذه العُجالة لشرحها.

(1) سميت ناقصةً لأنها لا تكتفي بمرفوعها بل هي مفتقرة إلى المنصوب، فكأنها أنقصُ درجةً من التامة المكتفية.

١٥٢ ـ وَلَا يَلي العامِلَ مَعْمولُ الخَبَرْ إلا إذا ظَـرْفـاً أتـى أوْ حَـرْفَ جَـرْ(١)

يعني أنه لا يجوزُ أنْ يلي «كان» وأخواتِها معمولُ خبرها الذي ليس بظرفٍ ولا جارٍّ ومجرور، **وهذا يشمل حالين**:

أحدهما: أن يتقدَّم معمولُ الخبرِ [وَحْدَه على الاسم] ويكونَ الخبر مؤخَّراً عن الاسم، نحو: «كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً» وهذه ممتنعة عند البصريين(2)، وأجازها الكوفيون(3).

الثاني: أن يتقدَّم المعمولُ والخبرُ على الاسم، ويتقدَّمَ المعمول على الخبرِ، نحو: «كان طعامَك آكِلاً زيدٌ» وهي ممتنعة عند سيبويه، وأجازها بعضُ البصريين(4).

ويخرج من كلامه أنَّه إذا تقدَّم الخبرُ والمعمولُ على الاسم وقُدِّم الخبر على المعمول، جازت المسألة، لأنه لم يَلِ «كان» معمولُ خبرِها، فتقول: «كان آكِلاً طعامَكَ زيدٌ» ولا يمنعها البصريون.

فإن كان المعمول ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين(5)، نحو: «كان عندَك زَيْدٌ مقيماً، وكان فيك زَيْدٌ راغباً».

---

(١) «ولا» نافية «يلي» فعل مضارع «العامل» مفعول به ليلي مقدم على الفاعل «معمول» فاعل يلي، ومعمول مضاف، و«الخبر» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ظرفاً» حال مقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في أتى «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «معمول الخبر» السابق «أو» حرف عطف «حرف» معطوف على قوله: «ظرفاً» وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه، وجملة «أتى» وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام، وتقديره: فإنه يليه، وهذه الجملة كلها في موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف، وهو عموم الأوقات، وكأنه قال: لا يلي معمول الخبر العامل في وقت ما من الأوقات إلا في وقت مجيئه ظرفاً أو حرف جر.

(2) لأنه يلزم الفصل بين العامل «كان» ومعموله بأجنبيٍّ، وهو معمول الخبر، ومعمول المعمول ليس في معنى المعمول.

(3) وحجتُهم الشاهدُ الآتي.

(4) وحجتهم كون الخبر جائز التقديم، ومعمول الخبر جزء منه، وهؤلاء المجيزون ابن السراج والفارسي وابن عصفور، كما في «أوضح المسالك» ١/ ٢٤٠.

(5) للتوسُّعِ في الظرف والمجرور. قاله الأشموني ١/ ٣٧٦.

١٥٣ ـ ومُضْمَرَ الشأنِ اسْماً انْوِ إنْ وَقَعْ مـوهِـمُ مـا اسْـتَـبـانَ أنَّـهُ امْـتَـنَـعْ[١]

يعني أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهِرهُ أنه وَلِيَ «كان» وأخواتِها معمولُ خبرِها، فأَوِّلْهُ على أنَّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، وذلك نحو قوله: [الطويل]

ش٦٧ ـ قَنافِذُ هَدَّاجونَ حَوْلَ بُيوتِهِمْ بِـمـا كـانَ إيَّـاهُـمْ عَـطِـيَّـةُ عَـوَّدا[٢]

---

(١) «مضمر» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله: «انو» الآتي، ومضمر مضاف، و«الشأن» مضاف إليه «اسماً» حال من مضمر «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «وقع» فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وسكن للوقف «موهم» فاعل وقع، وموهم مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «استبان» فعل ماض «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الغائب اسمها مبني على الضم في محل نصب «امتنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولها في تأويل مصدر فاعل لاستبان، وتقديره: استبان امتناعه، وجملة «استبان» وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وتقدير البيت: وانو مضمر الشأن حال كونه اسماً لكان إن وقع في بعض الكلام ما يوهم الأمر الذي تبين امتناعه، وهو إيلاء كان معمول خبرها.

(٢) البيت للفرزدق من كلمة يهجو فيها جريرًا وعبد القيس، وهي من النقائض بين جرير والفرزدق، وأولها قوله:

رأى عَبدُ قَيسٍ خَفقَةً شَوَّرَتْ بهـا يَـدَا قَـابِـسٍ ألـوَى بـهـا ثُـمَّ أخـمَـدَا

اللغة: «قنافذ» جمع قنفذ، وهو ـ بضمتين بينهما سكون، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة ـ حيوان يضرب به المثل في السُّرى، فيقال: هو أسرى من القنفذ، وقالوا أيضًا: «أسرى من أنقد» وأنقد: اسم للقنفذ، ولا ينصرف، ولا تدخله الألف واللام، كقولهم للأسد: أسامة، وللذئب: ذؤالة، قاله الميداني (١/ ٢٣٩ الخيرية) ثم قال: «والقنفذ لا ينام الليل، بل يجول ليلَه أجمع» اهـ. ويقال في مثل آخر: «بات فلان بليل أنقد» وفي مثل آخر: «اجعلوا ليلَكم ليل أنقد» وذكر مثلَه العسكري في «جمهرة الأمثال» (بهامش الميداني ٢/ ٧)، «هداجون» جمع هداج، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهَدَجَان، والهدجان ـ بفتحات ـ ومثله الهَدْج ـ بفتح فسكون ـ مشية الشيخ، أو مشية فيها ارتعاش، وباب فعله ضرب، ويُروى: «قنافذ دراجون» والدراج: صيغة مبالغة أيضًا من: «درج الصبي والشيخ» من باب دخل، إذا سار سيرًا متقارب الخطو «عطية» هو أبو جرير.

المعنى: يريد وصفهم بأنهم خونة فجّار، يشبهون القنافذ حيث يسيرون بالليل طلبًا للسرقة أو الدعارة والفحشاء، وإنما السبب عنده في ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك.

الإعراب: «قنافذ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم قنافذ، وأصله: هم كالقنافذ، فحذف حرف التشبيه مبالغة «هداجون» صفة لقنافذ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «حول» ظرف مكان متعلق بهداجون، وحول مضاف، وبيوت من «بيوتهم» مضاف =

فهذا ظاهِرُهُ أنه مِثْلُ «كان طَعامَكَ زَيْدٌ آكِلاً» ويتخرَّج على أنَّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، [وهو اسمُ كان].

= إليه، وبيوت مضاف، والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر، وما: يحتمل أن تكون موصولاً اسميًّا، والأحسن أن تكون موصولاً حرفيًّا «كان» فعل ماض ناقص «إياهم» إيا: مفعول مقدم على عامله وهو عود، وستعرف ما فيه، وقوله: «عطية» اسم كان «عودا»: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على عطيَّة، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان».

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر، وهو الذي يعرب الكوفيون البيتَ عليه ويستدلون به، وهو إعراب غير مَرضيٍّ عند جمهرة علماء النحو من البصريين، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله: «بما كان إياهم عطية عودا» حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو «إياهم» على اسمها وهو «عطية» مع تأخير الخبر وهو جملة «عودا» عن الاسم أيضًا؛ فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه، هذا هو ظاهر البيت.

والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب، والبصريون يأبون ذلك، ويمنعون أن يكون «عطية» اسم كان، ولهم **في البيت ثلاثة توجيهات:**

أحدها: وهو الذي ذكره الشارح العلامة تبعًا للمصنف أن اسم كان ضمير الشأن، وقوله: «عطية» مبتدأ، وجملة «عودا» في محل رفع خبر المبتدأ، وإياهم مفعول به لعود، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم؛ لأن اسم كان مضمر عقب «كان» نفسها، فهو الذي وليها، و«إياهم» معمول لخبر مبتدأ، وعلى هذا ليس في البيت معمول لخبر كان.

والتوجيه الثاني: أن «كان» في البيت زائدة، و«عطية عودا» مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو «ما» أي بالذي عطية عودهموه.

والثالث: أن اسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الموصولة، وجملة «عطية عودا» من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

والعائد ـ على هذا التوجيه والذي قبله ـ محذوف تقديره هنا: بما كان عطية عودهموه.

ومنهم من يقول: هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها.

قال المحققون من العلماء: والقول بالضرورة متعيِّن في قول الشاعر، ولم نقف على اسمه:

بَـاتَـتْ فُـؤَادِيَ ذَاتُ الـخَـالِ سَـالِـبَـةً ... فالعَيْشُ إنْ حُمَّ لِي عَيشٌ مِنَ العَجَبِ

فذات الخال: اسم بات، وسالبةً: خبره، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال، وفؤادي: =

ومما ظاهِرُهُ أنه مثلُ «كانَ طَعامَكَ آكِلاً زَيْدٌ» قولُه: [البسيط]

ش٦٨ - فَأَصْبَحوا والنَّوَى عالي مُعَرَّسِهِمْ ... وَلَيْسَ كلَّ النَّوَى تُلْقي المَساكينُ[1]

= مفعول به مقدم على عامله الذي هو قوله: سالبة، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجري على إحدى التوجيهات السابقة، ومثله قول الآخر:

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيبُ بالصَّدِّ مُغْرِيًا ... لَقَدْ هَوَّنَ السُّلوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيب: اسم كان، ومغريًا: خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله، وسلمى مفعول به لمغريًا تقدم على اسم كان، ولا تتأتّى فيه التوجيهات السابقة.

ومن العلماء من خرَّج هذين البيتين تخريجًا عجيبًا؛ فزعم أن «فؤادي» منادى بحرف نداء محذوف، وكذلك «سلمى» وكأن الشاعر قد قال: باتت يا فؤادي ذات الخال سالبة إياك ولئن كان يا سلمى الشيب مغريًا إياك بالصدِّ، وجملة النداء في البيتين لا محلَّ لها من الإعراب معترضةٌ بين العامل ومعموليه.

(١) البيت لحميد الأرقط، وكان بخيلاً، فنزل به أضياف، فقدَّم لهم تمرًا، والبيت من شواهد كتاب سيبويه (ج١ ص٣٥) وقبله قوله:

باتُوا وجُلَّتُنَا الصَّهبَاءُ بَيْنَهُمُ ... كأنَّ أظفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة: «جلتنا» بضمِّ الجيم وتشديد اللَّام مفتوحة: وعاء يُتَّخذ من الخوص، يوضع فيه التمر يُكنز فيه، وجمعه جُلَل، بوزن غُرْفة وغُرَف، ويجمع أيضًا على جِلال، وهي عربية معروفة «الصهباء» يريد أن لونها الصهبة، قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه: الجلة: قُفَّة التمر تُتخذ من سَعَف النخل وليفه؛ فلذلك وصفها بالصهبة. اهـ. «فأصبحوا» دخلوا في الصباح «معرَّسهم» اسم مكان من «عرَّسَ بالمكان» بتشديد الراء مفتوحة، أي: نزل به ليلاً.

المعنى: يصف أضيافًا نزلوا به فَقَرَاهم تمرًا، يقول: لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها، بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضًا، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه وكثرة ما أكلوا، ووصفهم بالشَّرَه.

الإعراب: «**فأصبحوا**» فعل وفاعل «**و**» حالية «**النَّوى**» مبتدأ «**عالي**» خبر، وعالي مضاف، ومعرَّس من «**معرسهم**» مضاف إليه، ومعرس مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا «**ليس**» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن «**كلَّ**» مفعول به مقدم لقوله: «تلقي» وكلَّ مضاف، و«**النَّوى**» مضاف إليه «**تلقي**» فعل مضارع «**المساكين**» فاعل تلقي، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، وهذا الإعراب جارٍ على الذي اختاره العلماء كما ستعرف.

الشاهد فيه: قوله: «وليس كلَّ النوى تلقي المساكين»، ولكي يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمامَ الاتضاح نبين لك أولاً أنه يُروى برفع كل وبنصبه، ويروى «يلقي المساكين» بياء المضارعة، كما يُروى: «تلقي المساكين» بالتاء؛ فهذه أربع روايات.

أما رواية رفع «كل» - سواء أكانت «وليس كل النوى يلقي المساكين» بياء المضارعة، أم كانت «وليس كلُّ =

. . . .

= النَّوى تلقي المساكين» بالتاء ـ فليس: فعل ماض ناقص، وكل: اسم ليس، وكل مضاف، والنوى مضاف إليه، ويلقي أو تلقي: فعل مضارع، والمساكين: فاعله، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس. ولا شاهد في هذا البيت على هاتين الروايتين لما نحن فيه، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز، غير أن الكلام يحتاج إلى تقديم ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها، وأصل الكلام: وليس كل النوى يلقيه المساكين، أو تلقيه المساكين.

فإن قلت: كيف جاز أن يروى: «تلقيه المساكين» بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر، إذ المساكين جمع مسكين؟

فالجواب عن ذلك: أن المساكين جمع تكسير، وجمع التكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريِّهم وكوفيِّهم، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكرًا أم كان مفرده مؤنثاً، ومن ورود فعله مؤنثًا ـ مع أن مفرده مذكر ـ قول الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] فإن مفرد الأعراب أعرابي.

وأما رواية نصب «كل» والفعل «يلقي» بياء المضارعة، فليس: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير شأن محذوف، وكل: مفعول مقدم ليلقي، وكل مضاف، والنوى مضاف إليه، ويلقي: فعل مضارع، والمساكين: فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غيرُ هذا الوجه من الإعراب، نعني أنه لا يجوز أن يكون قوله: المساكين، اسم ليس مؤخرًا، ويلقي فعلاً مضارعًا فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين، وجملة يلقي وفاعله في محل نصب خبر ليس تقدَّم على اسمها، لا يجوز ذلك بتَّة.

فإن قلت: فلِمَ لا يجوز أن يكون المضارع مسندًا إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا رُوي البيت: «وليس كلَّ النوى يلقي المساكين» بنصب كل؟

فالجواب: أن ننبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر، فأنت لا تقول: الأعراب قال، ولا تقول: المساكين يلقي، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة، فتقول: الأعراب قالوا، وتقول: المساكين يلقون، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث، فتقول: الأعراب قالت، أو تقول: المساكين ألقت أو تلقي، وكذا إذا تقدم الفعل وأُسند إلى ضمير جمع التكسير المؤخر عنه يجب أن تقول: يلقون المساكين، أو تقول: تلقون المساكين، أو تقول: تلقي المساكين، فلما لم يقل شيئًا من ذلك، علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده.

وأما رواية نصب «كل» والفعل «تلقي» بالتاء الفوقية، **فالكوفيون يُعربونها هكذا**: كل: مفعول مقدم لتلقي، وكل مضاف، والنوى مضاف إليه، وتلقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى المساكين، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه، والمساكين: اسم ليس تأخَّر عن خبره، ويستدلُّ الكوفيون بهذا البيت ـ على هذا الإعراب ـ على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمولُ خبرها إذا كان خبرها مقدَّمًا على اسمها، كما في البيت.

والبصريون يقولون: إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت، وعلى هذا لا يكون البيت دليلاً على ما =

. . . .

= زعمتم، والإعراب الذي نراه هو أن يكون ليس فعلاً ماضيًا ناقصًا، واسمه ضمير شأن محذوف، وكل: مفعول مقدم لتلقي، والنوى: مضاف إليه، وتلقي: فعل مضارع، والمساكين: فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، والتقدير: وليس (هو، أي: الحال والشأن) كل النوى تلقي المساكين؛ فلم يقع بعد ليس معمولُ خبرها عند التحقيق، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها.

وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذي ذكرناه عنهم من الإعراب، فأنكر العينيُّ عليه ذلك، وقال: وهذا وهم منه؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال: «يلقون المساكين» كما تقول: قاموا الزيدون، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر، والبيت لم يروَ إلا: «يلقي المساكين» بالياء التحتية، واسم ليس في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين. اهـ كلامه بحروفه.

والعبد الضعيف ـ غفر الله له ولوالديه ـ يرى أن في كلام العينيِّ هذا تحاملاً على ابن الناظم لا يقرُّه الإنصاف، وأن فيه خللاً من عدة وجوه:

الأول: أن قوله: «والبيت لم يرو إلا: «يلقي المساكين» بالياء التحتية» غير صحيح؛ فقد علمتَ أنه يُروى بالياء التحتية والتاء الفوقية، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادي بأنه قد رُوي بالتاء، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية التاء؛ فكان عليه أن يُمسِكَ عن تخطئته في الرواية؛ لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا إلى العقل، ولا شكَّ أنه اطلع على كلام شارحنا؛ لأنه شرح شواهده.

الثاني: في قوله: «ولو كان المساكين اسم ليس لقال: يلقون المساكين» ليس بصواب، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر: يلقون المساكين، بل يجوز له أن يقول ذلك، وأن يقول: تلقي المساكين، كما بينا لك، وقد قال العبارة الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء.

الثالث: أن تنظيره بقوله: «كما تقول: قاموا الزيدون، على أن الجملة خبر مقدم، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر» ليس تنظيرًا صحيحًا، لأن الاسم في الكلام الذي نظَّر به جمع مذكر سالم، ومذهب البصريين أنه لا يجوز في فعله إلا التذكير، فلم يتمَّ له التنظير، والله يغفر لنا وله!!

ومن مجموع ما قدمنا ذِكرَه من الكلام على هذا البيت تتبيَّن لك خمسةُ أمور:

الأول: أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها في البيت إلا وجهٌ واحد من وجوه الإعراب.

الثاني: أنه لا شاهد في البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث.

الثالث: أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على الرواية الرابعة، وهي «وليس كلُّ النوى تلقي المساكين».

الرابع: أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهًا من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون.

الخامس: أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، وأنت خبير أن الاستدلال والاستشهاد غيرُ التمثيل.

إذا قُرِئ بالتاء المثناة من فَوْقُ، فَيُخَرَّج البيتان على إضمار الشأن، والتقدير في الأول: «بما كان هو» أي: الشأنُ، فضمير الشأن اسم كان، وعطية: مبتدأ، وعَوَّد: خبره، وإياهم: مفعول عَوَّد، والجملة من المبتدأ وخبرِهِ خبر كان، فلم يَفْصِلْ بين «كان» واسمها معمولُ الخبر؛ لأن اسمها مُضْمَر قبل المعمول.

والتقدير في البيت الثاني: «وليس هو» أي: الشأن، فضمير الشأن اسم ليس، وكلٌّ: منصوبٌ بتُلقي، وتلقي المساكين: فعل وفاعل، [والمجموع] خبر ليس، هذا بعض ما قيل في البيتين.

١٥٤ ـ وَقَدْ تُزادُ كانَ في حَشْوٍ كَـــما كـانَ أَصَحَّ عِـلْـمَ مَـنْ تَـقَـدَّمـا[١]

«**كان**» **على ثلاثة أقسام، أحدها**: الناقصةُ. **والثاني**: التامَّةُ، وقد تقدم ذكرهما. **والثالث**: الزائدة[2]، وهي المقصودة بهذا البيت، وقد ذكر **ابنُ عصفورٍ** أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين[3]، كالمبتدأ وخبره، نحو: «زَيْدٌ كانَ قائمٌ» والفعلِ ومرفوعه، نحو: «لَمْ يوجَدْ كانَ مِثْلُكَ» والصِّلةِ والموصولِ، نحو: «جاءَ الَّذي كانَ أَكْرَمْتُهُ» والصفةِ والموصوفِ نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كان قائمٍ» وَهذا يُفهَم أيضاً من إطلاق قول المصنف: «وقد تُزاد كان في حشوٍ» وإنما تنقاسُ زيادتُها بين «ما» وفعلِ التعجُّبِ، نحو: «ما كان أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّما»[٤] ولا تُزاد في غيره إلا سماعاً.

---

(١) «**وقد**» حرف تقليل «**تزاد**» فعل مضارع مبني للمجهول «**كان**» قصد لفظه: نائب فاعل تزاد «**في حشو**» جار ومجرور متعلق بتزاد «**كما**» الكاف جارة لقول محذوف «ما» تعجبية، وهي نكرة تامة مبتدأ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب «**كان**» زائدة «**أصح**» فعل ماض فعل تعجب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على ما التعجبية «**علم**» مفعول به لأصح، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وعلم مضاف، و«**من**» اسم موصول مضاف إليه «**تقدما**» تقدم: فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(2) ودليل زيادتها عدم اختلال المعنى بإسقاطها.

(3) المتلازمان: ما لا يستقلُّ أحدُهما بنفسه عن الآخر.

(٤) مما ورد من زيادتها بين «ما» التعجبية وفعل التعجب قولُ الشاعر:

لله دَرُّ أَنُــو شَــروانَ مِــنْ رَجُــلٍ مَـا كَـانَ أعـرفَـهُ بـالـدُّونِ والـسَّـفِـلِ =

وقد سُمِعت زيادتُها بين الفعل ومرفوعِهِ، كقولهم[١]: وَلَدَتْ فاطِمَةُ بنتُ الخُرْشُبِّ الأنمارية الكَمَلَةَ من بني عَبْسٍ لم يوجَدْ كانَ أفْضَلُ منهم.

و[قد] سُمِعَ أيضاً زيادتُها بين الصفةِ والموصوفِ، كقوله: [الوافر]

ش٦٩ ـ فكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدارِ قَوْمٍ وَجِيرانٍ لَنا كانوا كِرامِ[٢]

= ونظيره قول الحماسي (انظر شرح التبريزي ٣/ ٢٢ بتحقيقنا):

أبا خالِدٍ مَا كَانَ أوهَى مُصِيبَةً أصَابَتْ مَعدًّا يَومَ أصبَحْتَ ثَاوِيَا

وقولُ امرئ القيس بن حُجر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٦٩ الآتي في هذا الكتاب):

أرَى أمَّ عَمرٍو دَمعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمرٍو وَمَا كَانَ أصبرَا

إذا قدرتَ الكلام: وما كان أصبرَها، وقولُ عروة بن أُذَينة:

مَا كانَ أحسَنَ فِيكَ العَيشَ مُؤتَنِفًا غَضًّا وأطيَبَ في آصَالِكَ الأُصُلَا

(١) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب في فاطمة بنت الخرشب، من بني أنمار بن بغيض بن ريث بن غطفان، وأولادها هم: أنس الفوارس، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ، وربيع الكامل، وأبوهم زياد العبسي، وكان كلُّ واحد منهم نادرةَ أقرانه شجاعةً وبسالةً ورِفعةَ شأن.

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك، وقيل: يمدح سليمان بن عبد الملك، وقد أنشده سيبويه (ج١ ص١٨٩) ببعض تغيير.

الإعراب: «**كيف**» اسم استفهام أُشرِب معنى التعجب، وهو مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف، وتقدير الكلام: كيف أكون، مثلاً «**إذا**» ظرف لما يستقبل من الزمان «**مررت**» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «**بدار**» جار ومجرور متعلق بمررت، ودار مضاف، و«**قوم**» مضاف إليه «**وجيران**» معطوف على دار قوم «**لنا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران «**كانوا**» زائدة، وستعرف ما فيه «**كرام**» صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله: «وجيران لنا كانوا كرام» حيث زيدت «كانوا» بين الصفة ـ وهي قوله: «كرام» ـ والموصوف، وهو قوله: «جيران» وتقدير الكلام: وجيران كرام لنا.

هذا مقتضى كلام الشارح العلامة، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه، لكن قال ابن هشام في «توضيحه»: إن شرط زيادة «كان» أن تكون وحدها؛ فلا تزاد مع اسمها، وأنكر زيادتها في هذا البيت، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت على زعمه أنها إنما تزاد مفردة لا اسم لها ولا خبر، وخرَّج هذا البيت على أن قوله: «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها، وواو الجماعة المتصلة بها اسمها، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها، وقدم خبر كان على اسمها، وتقدير الكلام على هذا: وجيران كرام كانوا لنا. =

وشَذَّ زيادَتُها بين حرف الجرِّ ومجروره، كقوله: [الوافر]

ش٧٠ ـ سَراةُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسامَى　　عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ[(١)]

= والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها، ألا ترى أنهم يلغون «ظننت» متأخِّرةً ومتوسطة، ولا يمنعهم إسنادُها إلى اسمها من إلغائها، ثم المصير إلى تقديم خبر «كان» عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدولٌ عما هو أصل إلى شيء غيره.

قال سيبويه: «وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدًا، على إلغاء كان، وشبَّهه بقول الشاعر:

وجيران لنا كانوا كرام» اهـ.

وقال الأعلم: «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدًا وتبيينًا لمعنى المضي، والتقدير: جيران لنا كرام كانوا كذلك» اهـ.

هذا، ومن شواهد زيادة «كان» بين الصفة وموصوفها ـ من غير أن تكون متصلة باسمها ـ قولُ جابر الكلابي (وانظر معجم البلدان مادة كتيفة):

وَمَاؤُكُمَا العَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتُهُ　　شِفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَ طَالَ اعتِلَالُهَا

فإن جملة «طال اعتلالها» في محل جر صفة لنفس، وقد زاد بينهما «كان».

(١) أنشد الفراء هذا البيت ولم ينسبه إلى قائل، ولم يعرف العلماء له قائلاً، ويُروَى المصراع الأول منه:

جِيَادُ بَنِي أبي بَكر تَسامَى

اللغة: «سَراة» جمع سَرِيّ، وهو جمعٌ عزيز؛ فإنه يندر جمع فعيل على فَعَلَة، والجياد: جمع جواد، وهو الفرس النفيس «تسامى» أصله تتسامى، بتاءين، فحذف إحداهما تخفيفًا «المسومة» الخيل التي جُعلت لها علامة ثم تُركت في المرعى «العراب» هي خلاف البراذين والبَخَاتي، ويروى:

عَلَى كَانَ المُطَهَّمَةِ الصِّلَابِ

والمطهمة: البارعة التامة في كلِّ شيء، والصلاب: جمع صلب، وهو القوي الشديد.

المعنى: من رواه: «سراة بني أبي بكر . . . إلخ» فمعناه: إن سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جُعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول. ومن رواه: «جياد بني أبي بكر . . . إلخ» فمعناه: أن خيول بني أبي بكر لَتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها.

الإعراب: «**جياد**» مبتدأ، وجياد مضاف، و«**بني**» مضاف إليه، وبني مضاف، و«**أبي**» مضاف إليه، وأبي مضاف، و«**بكر**» مضاف إليه «**تسامى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى جياد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**على**» حرف جر «**كان**» زائدة «**المسومة**» مجرور بعلى «**العراب**» نعت للمسومة، والجار والمجرور متعلق بقوله: «تسامى».

الشاهد فيه: قوله: «على كان المسومة» حيث زاد «كان» بين الجارِّ والمجرور، ودليل زيادتها أن حذفها لا يُخِلُّ بالمعنى.

وأكثر ما تُزاد بلفظ الماضي، **وقد شَذَّت زيادتها بلفظ المضارع** في قول أمِّ عَقيلِ بن أبي طالب: [الرجز]

ش٧١ ـ أَنْـتَ تَـكُـونُ مـاجِـدٌ نَـبِـيـلُ ... إذا تَـهُـبُّ شَـمْـأَلٌ بَـلِـيـلُ[1]

(كان) على ثلاثة أقسام

- **الناقصة**
- **التامة**
- **الزائدة**
  - **قياساً** بين (ما) وفعل التعجب
  - **سماعاً**
    - بين المبتدأ والخبر
    - بين الفعل ومرفوعه
    - بين الصلة والموصول
    - بين الصفة والموصوف
  - **شذوذاً** بين حرف الجر ومجروره

---

(١) هذا البيت ـ كما قال الشارح ـ لأم عقيل بن أبي طالب، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عمِّ النبي ﷺ وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، تقوله وهي ترقِّص ابنها عقيلاً، ويُروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا:

إنَّ عَـقِـيـلاً كـاسـمِـهِ عَـقِـيـلُ ... وَبِـيَـبِـي الـمُـلَـفَّـفُ الـمَـحـمُـولُ

أنْـتَ تَـكُـونُ الـسَّـيِّـدُ الـنَّـبِـيـلُ ... إذا تَـهُـبُّ شَـمـأَلٌ بَـلِـيـلُ

يُـعـطِـي رجـالَ الـحَـيِّ أو يُـنِـيـلُ

اللغة: «ماجد» كريم «نبيل» فاضل شريف «تهب» مضارع هبت الريح هبوبًا وهبيبًا، إذا هاجت «شمأل» هي ريح تهب من ناحية القطب «بليل» رطبة ندية.

الإعراب: «**أنت**» ضمير منفصل مبتدأ «**تكون**» زائدة «**ماجد**» خبر المبتدأ «**نبيل**» صفة لماجد «**إذا**» ظرف لما يستقبل من الزمان «**تهب**» فعل مضارع «**شمأل**» فاعل تهب «**بليل**» نعت لشمأل، والجملة من الفعل والفاعل في محلِّ جرٍّ بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ.

=

١٥٥ ـ وَيَحْذِفونَها وَيُبْقونَ الخَبَرْ   وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ كَثيراً ذا اشْتَهرْ(١)

تُحْذَفُ «كان» مع اسمها ويبقى خبرُها كثيراً بعد إنْ، كقوله: [البسيط]

ش٧٢ ـ قَدْ قيلَ ما قيلَ إنْ صِدْقاً وَإنْ كَذِباً   فَما اعْتِذارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قيلَا؟(٢)

= الشاهد فيه: قولها: «أنت تكون ماجد» حيث زادت المضارع من «كان» بين المبتدأ وخبره، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع؛ لأن الماضي لما كان مبنيًّا أشبهَ الحرف، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة، كالباء، وقد زيدت الباء في المبتدأ في نحو: «بحسبك درهم» وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] ونحوِ ذلك؛ فأما المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف، بل أشبه الاسم؛ فتحصن بذلك الشبه عن أن يزاد، كما أن الأسماء لا تُزاد إلا شذوذًا، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريجُ كلامه وتعليله.

والقول بزيادة «تكون» شذوذًا في هذا البيت قول ابن الناظم وابن هشام، وتبعهما من جاء بعدهما من شرَّاح الألفية، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء.

ومما استُدلَّ به على زيادة «تكون» بلفظ المضارع قولُ حسان بن ثابت:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِن بَيتِ رَأسٍ   يَكُونُ مِزَاجُها عَسَلٌ وَمَاءُ

روياه برفع «مزاجها عسل وماء» على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة، وزعما أن «يكون» زائدة.

والرد على ذلك أن الرواية بنصب «مزاجها» على أنه خبر يكون مقدَّمًا، ورفع «عسل وماء» على أنه اسم يكون مؤخر، ولئن سلَّمنا رواية رفعها، فليس يلزم عليها زيادة يكون، بل هي عاملة، واسمها ضمير شأن محذوف، وقوله: «مزاجها عسل وماء» جملة من مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر يكون.

وكذلك بيت الشاهد، وليست «تكون» فيه زائدة، بل هي عاملة، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وخبرها محذوف، والجملة لا محلَّ لها معترضة بين المبتدأ وخبره، والتقدير: أنت ماجد نبيل تكونه.

(١) «**يحذفونها**» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعله، وها العائد على كان مفعول به «**ويبقون**» الواو حرف عطف، يبقون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله «**الخبر**» مفعول به ليبقون «**وبعد**» ظرف متعلق بقوله: «اشتهر» الآتي، وبعد مضاف، و«**إن**» قصد لفظه: مضاف إليه «**ولو**» معطوف على إن «**كثيراً**» حال من الضمير المستتر في اشتهر «**ذا**» اسم إشارة مبتدأ «**اشتهر**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذا» الواقع مبتدأ، والجملة من اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحِيرة، من أبيات يقولها في الربيع بن زياد العبسي، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٣١) ونُسب في «الكتاب» لشاعر يقوله للنعمان، ولم يتعرض الأعلم في شرح شواهده إلى نسبته بشيء، والمشهور ما ذكرنا أولاً من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تُذكر في أخبار لبيد بن ربيعة.

الإعراب: «**قد**» حرف تحقيق «**قيل**» فعل ماض مبني للمجهول «**ما**» اسم موصول نائب فاعل «**قيل**» فعل =

التقدير: «إنْ كانَ المَقولُ صِدْقاً وإنْ كان المَقولُ كَذِباً».

وبعد لَوْ[(١)]، كقولك: «ائْتِني بدابَّةٍ ولو حماراً» أي: «ولو كانَ المأْتيُّ به حِماراً».

وقد شَذَّ حذفُها بَعْدَ لَدُنْ، كقوله: [الرجز]

ش٧٣ - مِنْ لَـدُ شَـوْلاً فَـإلَـى إتْـلائِـهـا[(٢)]

[التقدير: مِنْ لَدُ أنْ كانتْ شَوْلاً].

= ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «إن» شرطية «صدقًا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: «إن كان المقول صدقًا» «وإن كذبًا» مثل قوله: «إن صدقًا» وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه «فما» اسم الاستفهام مبتدأ «اعتذارك» اعتذار: خبر المبتدأ، واعتذار مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «من قول» جار ومجرور متعلق باعتذار «إذا» ظرف تضمَّن معنى الشرط «قيلا» قيل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى قول، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: إذا قيل قول فما اعتذارك منه.

الشاهد فيه: قوله: «إن صدقًا وإن كذبًا» حيث حذف «كان» مع اسمها وأبقى خبرها بعد «إن» الشرطية، وذلك كثير شائع مستساغ، ومثله قول ليلى الأخيلية (انظره في أمالي القالي ١/٢٤٨، ثم انظر اعتراضًا عليه في التنبيه ٨٨):

لا تَـقْـرَبَـنَّ الـدَّهْـرَ آلَ مُـطَـرِّفٍ إنْ ظـالِـمًـا أبـدًا وإنْ مَـظْـلـومَـا

وقولُ النابغة الذبياني:

حَـدِبَـتْ عَـلَـيَّ بُـطُـونُ ضِـنَّـةَ كُـلُّـهَـا إنْ ظَـالِـمًـا فِـيـهِـمْ وإنْ مَـظْـلـومَـا

وقول ابن همام السلولي:

وَأحـضـرتُ عُـذري عَـلـيـهِ الـشُّـهُـو دُ إنْ عـاذرًا لِـي وإنْ تـارِكـا

وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد «لو» كما قرَّره الشارح العلامة، وعليه قول الشاعر:

لا يَـأمَـنِ الـدَّهـرَ ذُو بَـغْـيٍ ولَـو مَـلِـكًـا جُـنُـودُهُ ضَـاق عـنـهَـا الـسَّـهـلُ والـجَـبَـلُ

أصل الكلام: ولو كان الباغي مَلِكًا، فحذف كان واسمها وأبقى خبرها.

(١) ومن ذلك ما ورد في الحديث من قول رسول الله ﷺ: «التمسْ ولو خاتَمًا من حديد» التقدير: ولو كان مُلتَمَسك خاتمًا من حديد، والبيت الذي أنشدناه في آخر شرح الشاهد رقم ٧٢.

(٢) هذا كلام تقوله العرب ويجري بينها مَجرَى المثل، وهو يوافق بيتًا من مشطور الرجز، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء. =

١٥٦ ـ وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «ما» عَنْها ارْتُكِبْ كَمِثْلِ «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»(١)

ذَكَرَ في هذا البيتِ أنَّ «كان» تُحْذَفُ بعدَ «أن» المصدرية ويُعَوَّضُ عنها «ما» ويبقى اسْمُها وخبرُها، نحو: «أمَّا أنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ» والأصْلُ: «أنْ كُنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ» فحذفت «كان» فانفصل الضميرُ المتَّصلُ بها وهو التاءُ، فصارَ: «أنْ أَنْتَ بَرًّا» ثم أتى بـ «ما» عِوَضاً عن «كان» فصارَ «أنْ ما أَنتَ بَرًّا» [ثم أُدغِمَتِ النونُ في الميم، فصار: «أَمَّا أَنتَ بَرًّا»]، ومثلُه قولُ الشاعر: [البسيط]

= **اللغة**: «شولاً» قيل: هو مصدر «شالت الناقلة بذنبها» أي: رفعته للضرب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة على غير قياس، والشائلة: الناقة التي خفَّ لبنها وارتفعَ ضرعُها «إتلائها» مصدر «أتلت الناقة» إذا تبعها ولدها.

الإعراب: «**من لد**» جار ومجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: ربيتها من لد، مثلاً «**شولاً**» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: «من لد أن كانت الناقة شولاً» «**فإلى**» الفاء حرف عطف، وإلى: حرف جر «**إتلائها**» إتلاء: مجرور بإلى، وإتلاء مضاف، وها مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول، وتقدير الكلام: ربَّيتُ هذه الناقةَ من لَدُ كانت شولاً فاستمر ذلك إلى إتلائها.

الشاهد فيه: قوله: «من لد شولاً» حيث حذف «كان» واسمها وأبقى خبرها ـ وهو «شولاً» ـ بعد لد، وهذا شاذ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد «إن، ولو» كما سبق، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثرِ النحويين، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه.

وفي الكلام توجيه آخر، وهو أن يكون قولهم: «شولاً» مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف، والتقدير: «من لد شالت الناقة شولاً» وبعض النحويين يذكر فيه إعرابًا ثالثًا، وهو أن يكون نصب «شولاً» على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، كما ينتصب لفظ «غدوة» بعد «لدن».

وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه، وراجع هذه المسألة وشرحَ هذا الشاهد في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني في (ج١ ص٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تظفرْ ببحث ضافٍ وافٍ.

(١) «**وبعد**» ظرف متعلق بقوله: «ارتكب» الآتي، وبعد مضاف، و«**أن**» قصد لفظه: مضاف إليه «**تعويض**» مبتدأ، وتعويض مضاف، و«**ما**» قصد لفظه: مضاف إليه «**عنها**» جار ومجرور متعلق بتعويض «**ارتكب**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض، والجملة من ارتكب ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، «**كمثل**» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف «**أما**» هي أن المصدرية المدغمة في ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة «**أنت**» اسم كان المحذوفة «**برًّا**» خبر كان المحذوفة «**فاقترب**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

ش٧٤ ـ أَبـا خُـراشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذا نَـفَـرٍ فَـإنَّ قَـوْمِـيَ لَـمْ تَـأْكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ(١)

فأَنْ: مصدرية، وما: زائدة عوضاً عن «كان»، وأنتَ: اسمُ كان المحذوفة، وذا نَفَرٍ: خَبَرُها، ولا يجوز الجمعُ بين كان وما؛ لكونِ «ما» عِوَضاً عنها، ولا يجوزُ الجمعُ بين

(١) البيت للعباس بن مرداس يخاطب خُفَاف بن ندبة أبا خراشة، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص١٤٨)، وخفاف ـ بزنة غراب ـ شاعر مشهور، وفارس مذكور، من فرسان قيس، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة، وندبة ـ بضم النون أو فتحها ـ أمه، واسم أبيه عمير.

اللغة: «ذا نفر» يريد: ذا قوم تعتزُّ بهم وجماعةٍ تمتلئ بهم فخرًا «الضبع» أصله الحيوان المعروف، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجدبة. قال حمزة الأصفهاني: إن الضبع إذا وقعت في غنم عاثت، ولم تكتف من الفساد بما يكتفي به الذئب، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسَّنة المجدِبة فقالوا: أكلتنا الضبع.

المعنى: يا أبا خراشة، إن كنت كثير القوم وكنت تعتز بجماعتك، فإن قومي موفورون كثيرو العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدبة، ولم تضعفهم الحرب، ولم تنل منهم الأزمات.

الإعراب: «**أبا**» منادى حُذفت منه ياء النداء، وأبا مضاف، و«خراشة» مضاف إليه «**أما**» هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في «ما» الزائدة النائبة عن «كان» المحذوفة «**أنت**» اسم لكان المحذوفة «**ذا**» خبر كان المحذوفة، وذا مضاف، و«**نفر**» مضاف إليه «**فإن**» الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب «**قومي**» قوم: اسم إن، وقوم مضاف، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه «**لم**» حرف نفي وجزم وقلب «**تأكلهم**» تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم، والضمير مفعول به لتأكل «**الضبع**» فاعل تأكل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «أما أنت ذا نفر» حيث حذف «كان» التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وعوض عنها «ما» الزائدة، وأدغمها في نون أن المصدرية، وأبقى اسم «كان» وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرَها، وهو قوله: «ذا نفر». وأصل الكلام عند البصريين: فَخَرتَ عليَّ لأن كنت ذا نفر، فحُذفت لام التعليل ومتعلقها؛ فصار الكلام: أن كنت ذا نفر، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصدًا إلى التخفيف، فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان؛ لأنه لم يبقَ في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير، ثم عوض من كان بما الزائدة؛ فالتقى حرفان متقاربان ـ وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة ـ فأدغمهما، فصار الكلام: أما أنت ذا نفر.

هذ وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدِّينَوَري في مكان هذه العبارة: «إمَّا كنْتَ ذا نَفَرٍ» وعلى روايتهما لا يكونُ في البيت شاهد لما نحن فيه الآن.

ومن شواهد المسألة قول الشاعر:

إمَّـا أقَـمْـتَ وأمَّـا أنْـتَ مُـرتَـحِـلاً فَـاللهُ يَـكْـلأُ مَـا تـأتِـي وَمَـا تَـذَرُ

العوض والمعوَّضِ، وأجاز ذلك المبرِّدُ، فيقول: «أمَّا كُنْتَ مُنطلقاً انطلقتُ»[١].

ولم يُسْمَع من لسان العَرَبِ حَذْفُ «كان» وتعويضُ «ما» عنها وإبقاءُ اسمها وخبرها إلَّا إذا كان اسْمُها ضميرَ مُخاطَب؛ كما مَثَّلَ به المصنِّف، ولم يُسمَعْ مع ضمير المتكلِّم، نحو: «أَمَّا أَنا منطلقاً انطلقْتَ» والأصل: «أنْ كُنْتُ منطلقاً» ولا مع الظاهر، نحو: «أما زَيْدٌ ذاهِباً انطلقْتُ» والقياسُ جَوازُهما كما جاز مع المخاطب، والأصلُ: «أن كانَ زيد ذاهباً انطلقْتُ» وقد مَثَّلَ سيبويه رحمه الله في «كتابه» بـ«أمَّا زَيْدٌ ذاهِباً».

١٥٧ ـ وَمِنْ مُضارِعٍ لِكانَ مُنْجَزِمْ   تُحْذَفُ نونٌ وَهْوَ حَذْفٌ ما التُزِمْ[٢]

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ مِنْ «كان» قيل: لم يَكُنْ، والأصلُ يَكونُ، فحَذَفَ الجازِمُ الضمَّةَ التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحُذف الواو لالتقاء الساكنين[٣]، فصار اللَّفظُ: «لم يَكُنْ» والقياسُ يَقتضي ألَّا يُحْذَفَ منه بعد ذلك شيءٌ آخَرُ، لكنَّهم حَذَفوا النونَ بعدَ ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال[٤]، فقالوا: «لم يَكُ» وهو حَذْفٌ جائزٌ لا لازم، ومذهَبُ

---

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا يتم على الإطلاق، بل قد جمعوا بينهما في بعض الأحايين؛ فهذا الحكم أغلبي، ولهذا أجاز المبرد أن يقال: «أما كنت منطلقًا انطلقت».

(٢) «ومن مضارع» جار ومجرور متعلق بقوله: «تحذف» الآتي «لكان» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمضارع «منجزم» صفة ثانية لمضارع «تحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «نون» نائب فاعل تحذف «وهو» مبتدأ «حذف» خبر المبتدأ «ما» نافية «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من التزم المنفي ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف، وتقدير البيت: وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان، وهو حذف لم تلتزمه العرب، يريد أنه جائز لا واجب.

(٣) لو قال: «للتخلص من التقاء الساكنين» لكان أحسن.

(٤) قد جاء هذا الحذف كثيرًا جدًّا في كلام العرب نَثْرِه ونَظْمِه؛ فمن ذلك قولهم في المَثَل: «إنْ لم يكُ لحم فنفش» والنفش: الصوف، ويروى: «إن لم يكن» وهذه الرواية تدلُّ على أن الحذفَ جائزٌ لا واجب. ومن شواهد ذلك قول علقمة الفَحْل:

ذَهَبتَ مِنَ الهِجرَانِ فِي كُلِّ مَذهَبِ   وَلَم يَكُ حَقًّا كلُّ هذا التَّجَنُّبِ

وقول عروة بن الورد العَبْسِي:

ومَن يَكُ مِثلِي ذَا عِيَالٍ ومُقْتِرًا   يُغَرِّرْ ويَطرَحْ نَفسَهُ كُلَّ مَطْرَحِ

وقول مهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كليب بن ربيعة:

فإن يَكُ بالذَّنائبِ طَالَ لَيلِي   فَقَدْ أَبْكِي مِنَ اللَّيلِ القَصِيرِ

=

سيبويه ومَنْ تابعه أنَّ هذه النُّونَ لا تُحذفُ عندَ ملاقاةِ ساكِنٍ، فلا تقولُ: «لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قائماً» وأجاز ذلك يونُسُ(١)، وقد قُرِئ شاذًا: «لَمْ يكُ الذين كَفَروا» [البينة: ١].

وأما إذا لاقَتْ متحرِّكاً، فلا يخلو: إما أن يكون ذلك المتحركُ ضميراً متَّصلاً أو لا، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النونُ اتفاقاً، كقوله ﷺ لعُمَرَ رضي الله عنه في ابن صَيَّاد: «**إنْ يَكُنْهُ فلَنْ تُسَلَّطَ عليه، وإلَّا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قَتْلِهِ**»(٢)، فلا يجوزُ حذفُ النّونِ، فلا تقول: «إنْ يكُهُ، وإلَّا يكُهُ»، وإن كان غيرَ [ضمير] متصلٍ جاز الحذفُ والإثباتُ، نحو: «لم يكن زيد قائماً، ولم يَكُ زيدٌ قائماً».

وظاهِرُ كلام المصنِّفِ أنَّه لا فرقَ في ذلك بين كان الناقصة والتامَّة، وقد قُرِئ: ﴿وإنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْها﴾ [النساء: ٤٠] برفع حسنة وحذفِ النُّونِ، وهذه هي التَّامَّة.

= وقول عميرة بن طارق اليربوعي:

وإنْ أكُ فِي نَجدٍ سَقَى اللهُ أهلَهُ ... بِمَنَّانَةٍ مِنهُ فَقَلبِي عَلَى قُرْبِ

وقول الحُطيئة العبسي:

ألَمْ أكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَينِي ... وبَينَكُمُ المَوَدَّةُ والإخَاءُ

(١) قد وردت عدة أبيات تشهد لما ذهب إليه يونس بن حبيب من جواز حذف نون «يكن» ولو كان بعدها ساكن، فمن ذلك قول الحسيل بن عرفطة:

لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أن هَاجَهُ ... رَسمُ دَارٍ قَد تَعَفَّى بالسَّرَرْ

ومن ذلك قول الآخر:

إذَا لَم تَكُ الحَاجَاتُ مِن هِمَّةِ الفَتى ... فَليسَ بِمُغْنٍ عنكَ عَقدُ الرَّتَائِمِ

(٢) روى هذا الحديثَ بهذه الألفاظ الإمامُ مسلم بن الحجاج في باب ذكر ابن صيَّادٍ من كتاب الفتن وأشراط الساعة من «صحيحه» ورواه الإمام البخاريُّ في باب (كيف يُعرض الإسلام على الصبي) من كتاب الجهاد من «صحيحه»، ورواه الإمام أحمد بن حنبل في «مسنده» (رقم ٦٣٦) بلفظ: «**إن يكن هو، وإن لا يكن هو**».